



مجلس النواب الأردني

المجلس الوطني الاستشاري

مجلس الجلسة الثلاثون

المتعددة يوم الاثنين ٣٠ صفر ١٣٩٩ هـ. الموافق ١٩٧٩/١/٢٩ م

(الجلد ١)

(العدد ٣٠)

ع. ١٨ - ١٩
١٩٥٩

جزء من المجلد

صفحة

٢

٣

٢

٢

٢

وافق المجلس على جميع الاجازات

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

٢ - تلاوة الاجازات والاعتللات

- ١ - كتاب معلرة مقدم من سعادة العضو السيد عطا الله الكباريتي
- ب - كتاب معلرة مقدم من معالي السيد سليمان عرار
- ج - كتاب معلرة مقدم من سعادة العضو السيد جودت السبول

مكتبة جامعة الكويت

٣ اجرة الحكومة

أ - كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ٢٨٧ المؤرخ في ١٧/١/١٩٧٩ ومرفقه كتاب معالي وزير الاعلام رقم ٣٩٣٥ المؤرخ في ٣١/١٢/١٩٨٩ جواباً على الاستيضاح المقدم من العضو السيد امين شقير بموضوع بث التلفزيون الاردني لشريط اخباري عن وفاة جولد ماثي وفلم خربة خزعه

٤ مقررات اللجنة المالية

أ - قرار اللجنة المالية رقم (٨) المؤرخ في ١٨/١/١٩٧٩ بشأن تصديق اتفاقية القرض المقدم من الصندوق الخاص لمنظمة البلدان المصدرة لانتظ (اوبيك) بقيمة سبعة ملايين دولار .

ب - قرار رقم (٩) المؤرخ في ١٨/١/١٩٧٩ بشأن القانون للملحق بقانون قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٧

٥ مقررات اللجنة القانونية

قرار رقم (١٧) المؤرخ في ١٨/١/١٩٧٩ بشأن القانون المعدل لقانون الخدمات البريدية لسنة ١٩٧٩

٦ مقررات اللجنة المشتركة

قرار رقم (١٠) المؤرخ في ١٨/١/١٩٧٩ بشأن مشروع قانون عمار العاصمة

٧ تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

عين يوم الاثنين القادم

صفحة

٤

١٦

١٧

٢٠

٢١

٤٤

المجلس الوطني

الاستشاري

محضر الجلسة

سيادة الشريف نواز شرف وزير الشباب والثقافة والشباب
معالي الدكتور نجم الدين الدجاني وزير الصناعة والتجارة
معالي السيد محمد الدياس وزير المالية
معالي المهندس سعيد بيرو وزير الاشغال
معالي المهندس علي السحيبات وزير النقل
معالي الدكتور سعيد التل وزير المواصلات

افتتاح الجلسة

اعلن افتتاح الجلسة : التصاب قانوني ،

بسم الله الرحمن الرحيم
تبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم .

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

الجميع :

تصادق على ما جاء فيه ونعني الامين العام من تلاته .

السيد الامين العام

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات

١ -

طلب معذرة مقدم من سعادة العضو السيد عطا الله الكباريتي .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الافخم
ارجو التفعل بالوانقة على قبول معذرتي عن حضور جلسة اليوم .

واتلوا مائق الاحترام

عضو المجلس

عطا الله الكباريتي

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على قبول معذرتي .

الجميع :

موافقون .

السيد الامين العام

ب -

طلب معذرة مقدم من معالي المهندس السيد بن هادي .

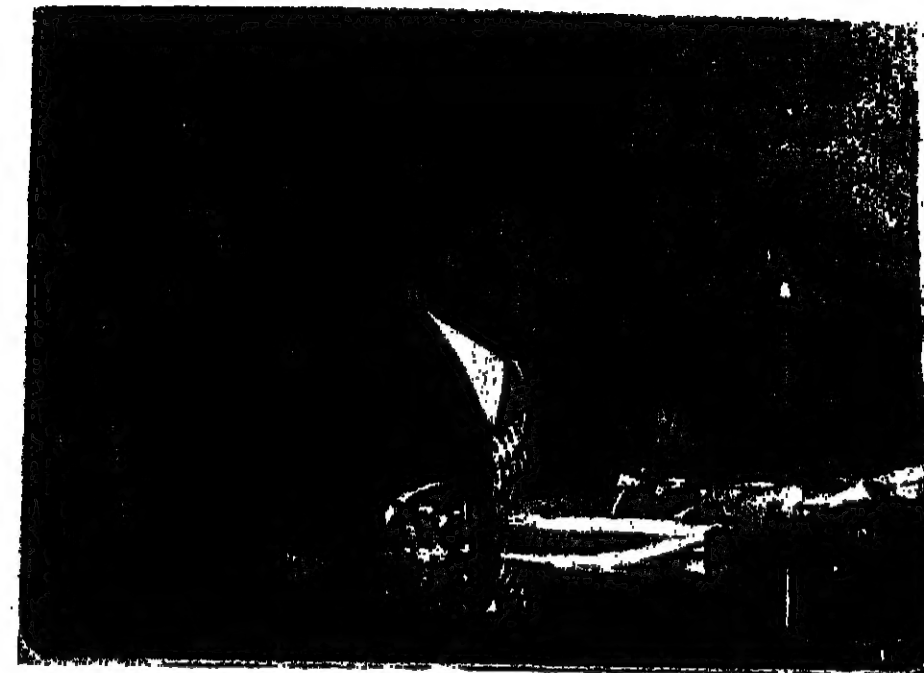
اجتمع المجلس علنا وينصاب قانوني في تمام الساعة العاشرة صباحا من يوم الاثنين الواقع في ١٩٧٩/١/٢٩ برئاسة دولة السيد احمد اللوزي رئيس المجلس الوطني الاستشاري وبحضور امين عام المجلس السيد عدنان يعيون وتغيب عن الاعضاء بأجازة السيد : محمد علي بدير .

وتغيب عن الاعضاء معذرا السادة : سعادة السيد عطا الله الكباريتي ، ومعالي السيد سليمان عرار ، وسعادة السيد جوت اسبول وتغيب بدون معذرة الاعضاء السادة : معالي السيد جعفر الشامي ، وسعادة السيد خلف ابو نوير ، وسعادة السيد محمد خليل خطاب وحضر من الحكومة :

دولة السيد مضر بدران رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخارجية
معالي الدكتور عبد السلام المجالي وزير التربية والتعليم ووزير دول للشؤون رئاسة الوزراء
معالي السيد عدنان ابو عوده وزير الاعلام
معالي السيد غالب بركات وزير السياحة والاشغال

معالي السيد احمد عبد الكريم الطراونة وزير العدل
معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة وزير الصحة

معالي السيد ابراهيم ايوب وزير الشؤون البلدية والقروية



دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الأعظم
أعترف من حضور جلسة اليوم

واقبلوا مائق الاحترام
مقر المجلس
سلفيتان عزرا

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على قبول مغفرتة .

الجميع يمتنع :

موافقون .

السيد الامين العام

ج -

طلب مغفرة مقدم من سعادة العضو
السيد جودت السبول .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

أعترف من حضور جلسة اليوم .

واقبلوا مائق الاحترام

مقر المجلس

جودت السبول

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على قبول مغفرتة .

الجميع يمتنع :

موافقون .

السيد الامين العام

٢ - اجوبة الحكومة

١ - كتاب دولة رئيس الوزراء الاتم

رقم ٢٨٧/٣/٤٧/١١ المؤرخ في ١٧/١/١٩٧٩
وبمقتضى كتاب معالي وزير الاملاك رقم

٣٩٣٥/١/١٦/٥ المؤرخ في ٣١/١٢/١٩٧٨ .

جوابا على الاستفسار المقدم من عضو المجلس
سعادة السيد امين شقير حول بث التلفزيون

الاردني لشريط اخباري عن وفاة جولدا مئير
والفيلم الاسرائيلي (خربة خزيمة) .

دولة رئيس المجلس

دولة الرئيس . . . بنسب غياب معالي الوزير ،
اذا اردتم ان تاجلوا الامر لحين عودة الوزير .

دولة رئيس الوزراء

الامين يقرأ الجواب .

دولة رئيس الوزراء

ارجو تلاوة رد الحكومة على الاستفسار
السيد العضو امين شقير .

السيد الامين العام

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

اشير الى كتابكم رقم ٥٣٦/١١/١ تاريخ
١٩٧٨/١٢/١٢

ابحث طيا بنسخة من الرد على استفسار
سعادة السيد امين شقير عضو المجلس

الوطني الاستشاري حول بث شريط من
التلفزيون الاردني عن مراحل حياة جولدا مئير

وفيلم خربة خزيمة .
واقبلوا مائق الاحترام .

رئيس الوزراء

مقر بتران

دولة رئيس الوزراء الاتم

جوابا على كتاب دولتكم رقم ١٤١٧١/٣/٤٧/١١
تاريخ ١٩٧٨/١٢/١٦ بشأن الاستفسار المقدم

الى دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري من
سعادة السيد امين شقير عضو المجلس حول

بث التلفزيون الاردني لشريط اخباري عن جولدا
مئير بمناسبة موتها ، والفيلم الاسرائيلي

(خربة خزيمة) .
السيد احمد الطراونة

دولة الرئيس نقطة ايضاح نقطة نظام

دولة رئيس المجلس

تفصيل ،

السيد احمد الطراونة

هل يوافق المجلس الكريم بعد ان تسلمنا
جميعا هذا الاستفسار وقرائنه ، ان يكون هذا

تقدرا ، لان قراءته الآن عبارة من مضمومة
لوقت المجلس فقط ، نحن كلنا وصلنا هذا

الاستفسار وقرائنه ، فاما كان المجلس الكريم
يوافق على الناحية هذه فالرأي للمجلس .

دولة رئيس المجلس

السيد عبد الله الريماوي ،

السيد عبد الله الريماوي
المادة - ٦٧ - من النظام الداخلي خريجة
وهي تقول ، يجيب الوزير من الاستفسار

بالجلسة وله ان يطلب تأجيل الاجابة ثمانية ايام
الا اذا رأى المجلس تقصير هذا الاجل ووافق

الوزير على ذلك وللمجلس ان يطلب الاجابة عن
استفسار كتابي وفي هذه الحالة يرسل الوزير
الاجابة الى رئيس المجلس خلال اسبوعين

ليبلغها الى مقدم الاستفسار وتلى هـ
الاستفسارات والاجابة عنها في الجلسة ، وانا

لا اعتقد ان المجلس الان يستجيب لرأي الاخ ابو
مشماس نص النظام يقول تلى .

دولة رئيس المجلس

معالي احمد بك الطراونه ، يقترح اذا رأى
المجلس .

السيد عبد الله الريماوي

لا يملك المجلس ان يخالف النظام .

السيد احمد الطراونة

اذن اننا احبب اقتراحي .

دولة رئيس المجلس

الامين بك .

السيد امين شقير

حسب نص النظام يلى الاستفسار والجواب
السيد الامين العام

(يتلو استفسار العضو السيد امين شقير)
دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الاعظم

تحية طيبة وبعد ،
لا بد وان دولتكم قد ملتم بالفريط الذي به

التلفزيون الاردني ليلة موت جولدا مئير ، والذي
شمل مراحل حياتها السياسية ولا سيما في سنوات

رئاستها لوزراء دولة العدو ، وكأنه رثام انظرك
المرأة يعزى به تلفزيوننا قوم تلك المرأة .

وقد كان بث هذا الشريط بمناسبة لتكسر
الشريط الذي به التلفزيون الاردني من قبل

والمسمى خربة خزيمة والذي انتجه العدو ليقتل
في قلوب شعبنا في الارض المحتلة وخارجها شعورا

بالمثلة ، واليقين بأنه شعب لا يواجه العدوان الا
بالاستكاثة والخطي حتى من قيم الرجولة التي

عرفت بها انساننا في كل وقت ، ولينظر جنسود
الاحتلال الاسرائيلي وكأنهم ملائكة اطهار ، وليعطيهم

المعز فيها يقدمون عليه ، خصوصا اذا كان الدافع
اليه تامين مستوطنات للقائمين الجدد بن اجل

مزيد من الاستعمار والاحتلال والتوسع .
لقد تركت هذه البرامج اثارا سيئة لدى

مواطنينا واثارت تساؤلات جدية وخطيرة حول معنى
بث مثل هذه الاشرطة والبرامج وكيفية التنباح

بذلك ومن المسؤولين عليه .
وانني ، اذا اعتبر بك مثل هذه البرامج وهم

هذه الترخلة بالذات ، عملا منافعا لصالح امتهم

تكملة من الاجل

وسياسة الأردن الملتزمة على لسان جلالة الملك المعظم وعلى لسان دولة رئيس الوزراء في المجلس الوطني الاستشاري ، ومن شأنه أن يخلق شكوكا حول سياسة البلد من إسرائيل ، وحول إصرارنا على تحرير أرضنا وانتزاع حقوقنا في فلسطين . لذلك فإني أرفع في أن أوجه استيضاحا إلى الحكومة حول هذين البرنامجين وسياسة التلفزيون والاعلام الرسمي وفقا لأحكام الفصل السابع من النظام الداخلي للمجلس وعلى الوجه التالي :

١ - ما هو المصدر الذي زود التلفزيون الأردني بشريط حياة جولدا مائير ونوع العلاقة التي تربط التلفزيون الأردني به ؟
وبالتبعية المصدر الذي زود التلفزيون الأردني بشريط خربة خزيمة وعلى أية صورة ؟
٢ - هل اطلمت الحكومة على هذين الشريطين قبل بثهما ووافقت عليهما أم لا ؟ وفي حالة الإيجاب كيف يستقيم هذا الأمر مع موقف الأردن الثابت بمن اعتبار علاقات الأردن بإسرائيل علاقات عداء ، بما يزال قائما ، ذلك أن أرضنا وجنوب شعبنا ما زالت حتى هذه اللحظة مهددة بحدوث مكررة ، وما زلنا نقاطع إسرائيل والمتعاونين مع إسرائيل حتى في ما هو أقل شأننا من هذا ؟ أما إذا كان الجواب نفيًا ، فما هي إجراءات الحكومة التي اتخذتها أو تنوي اتخاذها بحق المسؤولين من هذه التصرّفات التي تمس أمن البلد وسياسته في مجال الاعلام وللحيلولة دون تكرار هذه الظاهرة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،
الصديقي أمين شاعر
عضو المجلس الوطني الاستشاري

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري
أشرف إلى كتابكم رقم ٣٦/١١/١ تاريخ ١٩٧٨/١٢/١٢

أبحث طيا بنسبة من الرد على استيضاح سعادة السيد أمين شاعر عضو المجلس الوطني الاستشاري حول بثك شريط من التلفزيون الأردني من مراحل حياة جولدا مائير وبثك خربة خزيمة .

وأقبلوا بالقبول الاحترام .
رئيس الوزراء
مضر بدران

وزارة الاعلام
الرقم ٣٩٣٥/٨/١٦/٥
التاريخ ١٩٧٨/٢/٢
الموافق ١٩٧٨/٢/٢١

دولة رئيس الوزراء الأخصم

جوابا على كتاب دولتكم رقم ١٤١٧١/٢/٢٧/١١ تاريخ ١٩٧٨/١٢/١٦ بشأن الاستيضاح المقدم إلى دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري من سعادة السيد أمين شاعر عضو المجلس حول بث التلفزيون الأردني لشريط اخباري من جولدا مائير بمناسبة موتها ، والفيلم الإسرائيلي (خربة خزيمة) .

أرجو أن أبين لدولتكم ما يلي : -
أولا : يتضمن الاستيضاح أسئلة محددة بعينها حول الموضوع المشار اليه وفقا للمادة ٦٤ الفصل السابع من النظام الداخلي للمجلس الوطني الاستشاري التي تنص على أن : (الاستيضاح هو استيفاء العضو من أمر يجله أو رغبته في التحقق من حصول واقعة وصلى عليها اليه واستعلامه من نية الحكومة في أنجز من الامور المتعلقة بالخدمات والمرافق العامة ويقدم الاستيضاح الى رئيس المجلس الذي يحيله الى الجهات المختصة خلال اسبوع) .

ثانيا : ويتضمن الاستيضاح أيضا رايًا ذاتيًا وحكمًا مسبقًا من قبل مقدمه مخالفًا بذلك مضمون المادة ٦٥ الفصل السابع من النظام الداخلي للمجلس والتي تنص على أنه (يجب أن يكون الاستيضاح موجزًا منصبًا على الوقائع المطلوب توضيحها خاليًا من التعقيد والجمل والاراء الخاصة ، بمثلا يقول سعادة العضو في استيضاحه :

انني ، اذ اعتبر بث مثل هذه البرامج وفي هذه المرحلة بالذات عملا منافيًا لمصالح أمننا وسياسة الأردن الملتزمة على لسان جلالة الملك المعظم وعلى لسان دولة رئيس الوزراء في المجلس الوطني الاستشاري ومن شأنه أن يخلق شكوكا حول سياسة البلد من إسرائيل ، وحول إصرارنا على تحرير أرضنا وانتزاع حقوقنا في فلسطين ، لذلك فإني أرفع في أن أوجه استيضاحا في وفي مكان آخر في استيضاحه وفي ضوء اقتراضه السابق يقول حول أحد الاستئلة التي

يوجهها : « أما إذا كان الجواب نفيًا فما هي إجراءات الحكومة التي اتخذتها أو تنوي اتخاذها بحق المسؤولين عن هذه التصرّفات التي تمس أمن البلد وسياسته في مجال الاعلام وللحيلولة دون تكرار هذه الظاهرة »

أما بالنسبة للاستئلة التي وجهها سعادة عضو المجلس فإقدم فيما يلي اجابة عليها .

السؤال الأول : ما هو المصدر الذي زود التلفزيون الأردني بشريط حياة جولدا مائير ونوع العلاقة التي تربط التلفزيون الأردني به :

الجواب : بالنسبة لخبر موت جولدا مائير فإن مصدر المادة الكلامية هو وكالات الأنباء العالمية ، ومن بينها نصوص وكالة رويتر المتعلّقة بخياة زعماء العالم وهي مادة اخبارية توزعها الوكالة على كسّل المشتركين في خدماتها في مختلف أنحاء العالم .

أما المادة الفيلمية التي راغبت المادة الكلامية والتي تقتضيها طبيعة الخبر التلفزيوني فقد اخترت من أرشيف دائرة الاخبار في التلفزيون الذي يستقي موارده الفيلمية الاجنبية من مختلف شبكات التلفزيون العالمية التي تبث عبر محطات الاتصال الصناعية وتلقاها في الأردن يومياً لنختار منها ما يناسب سياستنا الاخبارية .

والسؤال الثاني : هل اطلمت الحكومة على هذين الشريطين قبل بثهما ووافقت عليهما أم لا ؟

الجواب : (١) بالنسبة لشريط خبر موت جولدا مائير الذي بثه التلفزيون الأردني في ١٩٧٨/١٢/٨ ، لم اطّلع كما لم يطّلع مدير التلفزيون على الخبر قبل بثه ، والذي اتخذ القرار بشأنه هو مدير دائرة الاخبار ، انطلاقًا من توجيهات عامة أساسية تقتضيها العمل الاعلامي السليم بمعاية والعمل الاعلامي الأردني خاصة . وذلك بحكم مسؤوليته القومية ، واقعه الجغرافي ، الذي يضعه في موقع يمكنه ن تغطية سائر الاراضي الفلسطينية ويعني هذا لغة الاعلام تنوع الهدف واتساع رقعته . وفي ضوء هذه الحقيقة الجغرافية السياسية يرسم لاعلام الأردني سياسته الاخبارية . ولعل أبطل دليلة التي يمكن أن تقدمها ترجمة لهذا الاعتبار ، التلفزيون الأردني هو الوحيد من محطات

التلفزيون العربية المحيطة بإسرائيل الذي يبث اخباره بأربع لغات هي : العربية ، العبرية ، والفرنسية ، والانجليزية وذلك من أجل الوصول إلى أكبر قطاع ممكن من الانسان ، - الهدف ليس فقط في الأردن بل وايضا في الارض التي يسيطر عليها العدو ما دام التلفزيون الأردني يتمتع بهذه الميزة الجغرافية التي تلقي عليه مسؤولية خاصة .

ان الاعلام الناجح لا يتحقق فقط في الوصول إلى أكبر قطاع ممكن من الناس ، وهي عملية في أساسها هندسية ، بل وايضا من خلال مراعاة مبادئ عملية تشكل في وقتنا الحاضر الف بناء العمل الاعلامي ومن المبدأ أن نسلط هذه المبادئ التي تؤكد وزارة الاعلام باستمرار على ضرورة التقيد بها ، وتطبيقها من قبل أجهزةها المختلفة بما فيها التلفزيون . وهذه المبادئ :

١ - ان وسائل الاتصال أصبحت من القوة والانتشار والتقدم والشروع بحيث انها تلمست حجم العالم بشكل لم يسبق له مثيل ، وهذا يعني أن سياسة إخفاء الراس في الرمال بتجنب اخبار هامة تفرض نفسها أصبحت سياسة اعلامية خرفاء ، لان الزبون (وهذه لغة اعلامية) سيبحث عن غيرك ويشترى منه سلعة .

٢ - المصادقية هي أساس الاعلام الناجح وبدونها او حتى في حالة زعمتها ستخسر قارئك او مستمعك او مشاهدك حسب وسيلة الاعلام المستخدمة .

٣ - المصادقية تقتضي الاعتماد على الحقيقة (ولان الدولة سياسة توجيهية لصنيع الانتقائية يبدأ جوهريًا لدعم خط الدولة وتوضيحه وتعميقه .

٤ - الأسلوب الوطني المباشر أسلوب متيق ينبغي تجنبه كما تجنبه الفن والادب والليكن لننور المواطن المتعلم بنة باعتدال اعانة العقلية وفكره وتفاعله .

٥ - في القضايا الجدلية على مراء الاخبار ان يتصلوا بمسؤوليهم او بالوزير يوجههم بشأنها ان هذه المبادئ تحكم العملية الاعلامية الاخبارية التي تقوم بترجمة سياسة الدولة ودعيتها ونشرها . والذي حثك بالنسبة لخبر موت جولدا مائير ، فقد أصاب مدير الاخبار

تفكده صبة الموصول

بقرار به لكنه لم يحسن تقدير وقته العباطفي على المواطن الأردني لدى انتقائه عددا من الحقائق التي جعلت منه خبرا طويلا نسبيا. إذ بلغت مدته حقيقتين ونصف.

ومن الجدير بالذكر أن التلفزيون الأردني فضل اللجوء إلى الأرشيف لانتقاء لقطات تسجل مواقف الضعف في حياة جولدا مائير على الخير الذي بثته وكالات الأنباء العالمية واستخدمه التلفزيون السوري واستغرق بثه ثلاث دقائق وعشرين ثانية وبين جولدا مائير في لحظات القوة والضعف.

وبعد فإن التلفزيون الأردني بنشره الأخباريين باللغة العربية بثت بنوياً أخباراً تريد جعلها على (٢١٠٠) ساعات الأمر الذي يجعل المكان وقوع خطأ في تقدير وقع خبر بدته فيقتل على المشاهدين أمراً غير مستغرب. وبطبيعة الحال فإنه من المألوف في عالم الإعلام الذي تسيره الدول وتوقع الخطأ. فتعكس آثارها ليس فقط على الجانب العاطفي في مواقف الإنسان بل وأيضا على جانبه السلوكي.

وبعد ذلك فقد تمت شخصياً بعد مشاهدتي خبر جولدا مائير على التلفزيون بالاتصال مع مدير دائرة الأخبار لاتبه بأن الخبر كان طويلاً وأن انتقاء المادة الكلامية لم يكن موفياً في كليته وأنه كان من واجبه الاتصال بي ليستشيري حوله باعتبار أن مثل هذا الخبر جدلي.

ب - اطلعت شخصياً على فيلم (خربة خزعه) الإسرائيلي في منتصف شهر شباط ١٩٧٨. وسجلته التلفزيون الأردني بواسطة الفيديوغيب نغلا من التلفزيون الإسرائيلي.

لقد كان هذا الفيلم الإسرائيلي بدار جدل في إسرائيل. وصل أمر البث في خربه محكمة العدل العليا التي أقرت بعد مناقشات حادة حول حرية الكلام واليكر السماح بعرض الفيلم بالبرغم من معارضة وزير التربية والثقافة زبولون هاجر الذي أمر على رئيس خربه أو يهودا وصى بالاحتفاظ به لا يكتبه الفيلم من حين وأبعاد من شأنها تشويه الحركة الصهيونية وتطعن من المبدأ أن نسبهم إلى ما كتبه جدد من كتال المسجونين الإسرائيليين من هذا الفيلم بعد مروره في إسرائيل سافهمها على شكل مقتطفات

١ - قرار خزعه :

كان هذا عنوان المقال الذي كتبه يوسف لبيد في صحيفة معاريف الإسرائيلية يوم ١٩٧٧/١٢/١٤ حول الفيلم وجاء فيه :

الآن أصبح كل شباب يهودي ، وكل مهاجر جديد ، والاصدقاء القلائل الذين بقوا لنا في العالم ، يعرفون جيداً حقيقة الحركة الصهيونية وهي أنها ليست حركة ثلاثية ، ولا إنسانية ، ولكنها خليط من السلب والذهب والاغتصاب . كل ذلك اتضح بعد عرض فيلم خربة خزعه ، حيث وقعت إسرائيل عارية أمام العالم .

لو كان على رأس منظمة فتح أشهر رجال الإعلام لما استطاعوا إنتاج مثل هذا الفيلم ، ولو كان يشرف على الإعلام العربي جوبلر النازي لما استطاع أن يحقق أكثر من هذا الفيلم ، ولو كان في التلفزيون الإسرائيلي طابور خلميس لما استطاع أن يقدم لإحداثنا خدمة جليلة أكثر مما قدبته هيئة التلفزيون الإسرائيلي الحالية .

أن أقل ما يقال في هذا الفيلم أنه كاذب وليس بهذه الطريقة ولست الدولة الإسرائيلية وليس بهذه الصورة كانت حرب سنة ١٩٤٨ ، كما أن جنودنا لم يكونوا كذلك ، أن الفيلم ليس انتاجاً فنياً ، وإنما هو حماية تختم أقدامها . لقد ظهر جنودنا في حوادث الفيلم وكأنهم جنود آل شمس النازيون في المصرب العالمية الثانية ، فالجندي الذي يستهجن باطلاق النار على جنار وقته بدم بارد ، ويزش بالرصاص المواطنين العزل أثناء برارهم ، ليس إلا نازياً نموذجياً .

٢ - مقال افتتاحي لمعاريف :

« قليل من الحقيقة » كان هذا عنوان افتتاحية صحيفة معاريف الإسرائيلية بعد عرض فيلم خربة خزعه من التلفزيون الإسرائيلي . تقول الافتتاحية :

صحيح أن الحرية والديمقراطية انتصرت بعرض هذا الفيلم ، ولكن الفكر هو الذي تضرر والهزم . فالفيلم مليء بالكاذب والفرض ، ففي تلك الحرب ليس اليهود وحدهم كانوا يظلمون النصارى ، وإنما كذلك العرب .

وفي تلك الحرب ليس اليهود هم الذين كانوا يهاجمون القرى العربية الأمنة وإنما

المعكس هو الصحيح ، فالعرب هم الذين كانوا يغيرون على المستوطنات اليهودية الأمنة .

٨ - أن فيلم خربة خزعه لا يظهر من الذي بدأ بالحرب ولماذا بدأ بها ، كما لا يظهر كيف اغارت جيوش ست دول عربية بكلسل سلاحها على أقلية يهودية قوامها (٦٥) ألف يهودي والفيلم لا يحكي قصة آلاف المواطنين اليهود غير المسلحين الذين قتلوا في المهدن والعسرى والطرق .

أن الفيلم يؤكد ويشتم (بالوسائل الفنية) الدعوى العربية القائلة بأن اللاجئين طردوا من ديارهم بوحشية سادية أم من جانب المحتلين اليهود .

وسواء قصد ذلك الكاتب والمخرج أم لا ، فإن الفيلم يشكل سلاحاً دماغياً فتاكاً في الحرب الاعلامية الدائرة بيننا وبين دول العالم ، أنه كالفيلة المدبرة التي نفذها بيدنا ثم تصينا .

٣ - البريقال المسجون هيئة التلفزيون

لقد وقعت يوم الاثنين الماضي على رأس الاعلام الإسرائيلي خربة قاصبة نتيجة للقاء والاملاس . أن على الاعلام الإسرائيلي واجب كبير وذو جوانب متعددة . إذ ليس الاعلام الإسرائيلي كمكتب الثقافة البريطاني - بريتش كاونسل - الذي تنحصر مهمته في إبراز بريطانيا أمام العالم كدولة متحضرة - وإنما تقع على عاتق الاعلام الإسرائيلي مهمة محاربة أجهزة اعلامية كبيرة بإمكاناتها وأموالها واكتظيها وتشويها لحقائق وهدمها الوحيد هو إيجاد البربر الاخلاقي لإبادة إسرائيل وهكذا كان انتاج فيلم خربة خزعه . ما كان يجب انتاج مثل هذا الفيلم ، وما كان يجب أن يعرض ، وأن المسؤولية الأولى لذلك تقع على هيئة الاذاعة التي تفرض رأيها على الفنانة في الدولة ، لقصد ارتكبت بذلك جريمة شنعاء وكل رجل وامرأة وشاب وفتاة في إسرائيل سيدفع لمن ذلك الجريمة في يوم من الأيام ليس ببعيد .

وهناك مشرات المخابرات التي نشرت في مختلف الصحف الإسرائيلية كانت تناووننا بالشكك التالي :

* ماذا سيقول هذا الجانب - مقال

عوفرا يشعوا في صحيفة مل هشمار يوم ١٩٧٨/٢/١٦ .

* فيلم سيء وضار - هو فيلم خربة خزعه - مقال يعقوب ملخين صحيفة دافار يوم ١٩٧٨/٢/١٦ .

* اطباء النفس المرضي : مقال حانوخ برطوب - صحيفة معاريف يوم ١٩٧٨/٢/١٧ . وهناك مئات القراء والكتاب الذين تحدثوا في رسائل صحفية لمختلف الصحف حول الفيلم المذكور وكلهم يعارضون افكار الفيلم .

وفي اعقاب عرض الفيلم اعلن المسؤولين في التلفزيون الإسرائيلي بأنه لن تباع نسخة من الفيلم لاية جهة كانت سواء في إسرائيل أو خارجها

وقال ارنون تسوكمان مدير التلفزيون الإسرائيلي بأنه كانت النية في البداية تتجه لبيع نسخ من الفيلم لبعض المحطات في العالم ولهذا جرى تصوير الفيلم بالألوان ، ثم تقرر عدم بيع نسخ من الفيلم عقب حملات الانتقاد العنيفة التي شنت ضده وكذلك لمنع استغلاله أو استغلال أجزاء منه لأغراض الدعاية ضد إسرائيل .

وقال الناطق بلسان هيئة الاذاعة الإسرائيلية بأنه لن تباع مقاطع أو مشاهد من الفيلم ، رغم أنه وصلت طلبات لشراء الفيلم من محطات كثيرة في العالم ، ومنها شبكة التلفزيون الكبرى في الولايات المتحدة ن.بي.سي. وكذلك محطة التلفزيون الهولندية .

وقال الكسندر سند صاحب إحدى كبريات دور النشر في إسرائيل بأن دور نشر كبيرة في أمريكا وبريطانيا وفرنسا طلبت منه الحصول على إذن بترجمة قصة الفيلم وطباعتها كما طلبت حق نشر قصة الفيلم صحف ومجلات اجنبية كثيرة في العالم .

وفي ٢٨ نوفمبر وهو يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني بث التلفزيون الأردني فيلم خربة خزعه كالحديث المواد الاعلامية التي اختيرت لهذه المناسبة بتوجيه مني لامتقادي الكسندر بصواب هذا الاختيار لما ينطوي عليه به من بناء نفس وثقافة سبانية لشعبنا في الأرض المحتلة حول الصهيونية واهدائها وإساليبها . وبهذه المناسبة نيقوم التلفزيون بترجمة الفيلم

للانجليزية لكي يتمكن من عرضه ولو في نطاق محدود على هيئات وتجمعات اجنبية حيثما امكن وذلك بسبب المحددات القانونية التي لا تسمح لنا بطبعه وتوزيعه على نطاق اوسع .

ولعله من المفيد ان اعرض عليكم مقتطفات من التعليقات التي نشرتها الصحافة الاسرائيلية عقب بث التلفزيون الاردني لخرية خزعه لـ ما تحمله من شواهد تؤكد صحة قرار وزارة الاعلام ببث هذا الفيلم في يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني .

١ - قال مراسل هارترس في عدها الصادر في ١٩٧٨/١١/٢٠ ان المحامي هارون بابو ينوي المطالبة بتشكيل لجنة تحقيق لمعرفة ما اذا كان فيلم (خرية خزعه) الذي اذيع امس من التلفزيون الاردني قد تم تهريبه من اسرائيل ام ان المحطة الاردنية التخلته اثناء عرضه في التلفزيون الاسرائيلي في مطلع العام الحالي .

واكد المحامي - بابو - انه سيطلب بان تحقق اللجنة في عدد النسخ التي اعدت من الفيلم وان تعمل على حفظ جميع النسخ في قاعة مغلقة واكد بان عرض الفيلم في التلفزيون الاردني بمناسبة يوم فلسطين يبرهن بان الفيلم يشكل مادة دعائية موالية للعرب ولنظمة التحرير الفلسطينية وان المعارضة التي ثارت في حينه ضد اذاعته كانت في مصلحته . وقال ان اذاعة الفيلم من تلفزيون عربي يدل على ان فيلم - خرية خزعه - يشكل مادة دعائية للعرب وان العرب يعتبرون الفيلم خادما لمصالحهم .

٢ - وقال مدير التلفزيون الاسرائيلي ارون تسوكمان انه يوجد لدى التلفزيون الاسرائيلي نسخة واحدة فقط من فيلم (خرية خزعه) وانني على قناعة تامة بان الاردنيين سجلوا الفيلم على آلة فيديو عندما عرض من التلفزيون الاسرائيلي . وقال مخرج الفيلم (رام ليفي) انه لم يلاحظ من اذاعة الفيلم في الاردن وان العادة قد جرت ان تسجل الدول المجاورة الاسلام التي تبثها .

وقال الاديب يزهار سيبلايسكي مؤلف قصة الفيلم ان القصة التي اُلهم بها (٣٠ عاما) كتب للشعب الاسرائيلي وان عرض الفيلم من التلفزيون الاردني يشكل سرقة وامرأه من اسمه

لاستغلال الاردن لميله في الدعاية السياسية . وقد عرض فيلم خرية خزعه من التلفزيون الاردني امس باللونين الاسود والابيض بما في ذلك المقدمة التي قدمها المذيع البرنسور (يرميا يوفال) وقد ازال هذه المخاوف التي سادت امس بان الفيلم قد تم تهريبه الى الاردن واتضح بعد عرض الفيلم امس ان الاردنيين سجلوا الفيلم اثناء اذاعته في شهر شباط الماضي وكتب راقب رؤساء التلفزيون الاسرائيلي امس اذاعة الفيلم من التلفزيون الاردني للتأكد من اذاعته كميلا او ان الاردنيين تطعموا منه اجزاء معينة .

٣ - جريدة دافار - ١٩٧٨/١١/٢٠ برهنت امس اذاعة قصة خرية خزعه مؤلفها (يزهار سيبلايسكي) في التلفزيون الاردني بان الفيلم قد التقط عند عرضه من التلفزيون الاسرائيلي قبل حوالي ثمانية سنين ولم يسرق او يهرب من التلفزيون الاسرائيلي وقد بدأ التلفزيون الاردني بعرض الفيلم اثناء ظهور (يرميا هويوفيل) الذي كان مقدما للبرنامج السابعة الثالثة والذي اذيع فيه هذا الفيلم وقد عرض الفيلم من التلفزيون الاردني باللونين الابيض والاسود وليس بالالوان الامر الذي يبرهن بدون شك ان الموضوع ليس له علاقة بتهريب نسخة من الفيلم من ارسيف التلفزيون الاسرائيلي وبذلك تلاشت كل المخاوف وخفت حدة التوتر في سلطة الاذاعة الاسرائيلية حول هذا الموضوع .

« اقتراح عاجل لمعه في الكنيست » صرح مراسل صحيفة دافار في الكنيست بان اقتراحا عاجلا على جدول الاعمال قدم وقد ندد عضو الكنيست روني ميلوي من الليكود باستعمال اعداء اسرائيل عرض فيلم خرية خزعه الذي انتج ومول بواسطة التلفزيون الاسرائيلي وقال ان التلفزيون الاسرائيلي انفق مبالغ طائلة على انتاج الفيلم وعرضه على الرغم من الانتقاد الجماهيري لغرضه خشيبة ان يستغل في الدعاية ضد اسرائيل . وطلب عضو الكنيست عرض الموضوع بكلمة جوانبه على الجمهور لكي لا يفلت المسؤولين عما اقترفته ايديهم .

٤ - فيلم خرية خزعه نشرت صحيفة هارترس الاسرائيلية في

الان اي عمل اعلامي اخر حول هذه القضية - قضية مهم وادراك المعنى الحقيقي لاسرائيل باعتبارها تجسيدا للصهيونية بمعمرتها واستيطانيتها .

وختمنا ارجو ان يكون هذا الجواب كافيا لتوضيح ما استوضح بشأنه سعادة عضو المجلس الوطني الاستشاري .

وتفضلوا دولتمكم بقبول مائق الاحترام وزير الاعلام عدنان ابو عودة

دولة رئيس المجلس

شكرا ، واحب ان الفت النظر الى المادة ٦٨ من النظام الداخلي ، للمضو الذي تقدم الاستيضاح دون غيره ان يستوضح الوزير او يرد عليه بايجاز مرة واحدة .

تفضل امين بك ،

السيد امين شكري

دولة الرئيس ، حضرات الزميلات والزملاء ان المادة ٦٨ اوضحت حق العضو في الرد على جواب الوزير على اي استيضاح ، ينبغي ان يكون موجزا وانني بطبيعة الحال ، ساوجل قدر ما يسمح به الجواب الطول الذي تفصل به معالي وزير الاعلام .

دولة رئيس المجلس ،

حضرات الزميلات والزملاء ،

تلقيت خلال الاسبوع الماضي نص الرد الذي وجهه معالي وزير الاعلام رقم ٣٩٣٥/١/١٦/٥ المؤرخ في ١٩٧٨/١٢/٢١ ردا على مذكرتي الاستيضاح والموجهة الى الحكومة من طريق دولة رئيس المجلس بتاريخ ١٩٧٨/١٢/١١ ، وقد بني ردي هذا على النص الاصلي : لا النص المصحح الذي جاءكم مع جدول اعمال هذه الجلسة .

وعلى الرغم من ان بعض العبارات ، كما جاءت في النص المصحح المرفق بجدول الاعمال ، حاولت ان تكون اكثر مسؤولية من سابقتها ، الا ان الحقائق الاساسية ظلت كما كانت ، ولهذا فاني لم اجد سببا كافيا لتحويل كلمتي بما يتجاوز هذه المقدمة ، وبخلاف ذلك فاني ما رلت ارفق في ان ابين للمجلس الكريم ما يلي :

عدها الصادر يوم ١٩٧٨/١١/٢٩ خبرا على صدر صفحتها الاولى حول بث التلفزيون الاردني للفيلم الاسرائيلي خرية خزعه ويقول الخبر . يعرض التلفزيون الاردني مساء اليوم الفيلم الاسرائيلي (خرية خزعه) الذي انتجته هيئة الاذاعة واخرجه موظف التلفزيون الاسرائيلي (رام ليفي) وكان التلفزيون الاردني قد عرض يوم امس مقطعا من الفيلم مع ترجمته العربية . لقد قوبل اعلان التلفزيون الاردني بشأن عرض هذا الفيلم بالدهشة الكبيرة لدى هيئة الاذاعة الاسرائيلية وقال مدير عام هيئة الاذاعة (اسحق لبنى) في رده على سؤال يوم امس اننا لم نبع اية نسخة من الفيلم فقد سبق وان اصدرت تعليمات بشدة بعدم بيع اية نسخة من هذا الفيلم لاية جهة كانت ويعتقد مدير عام الاذاعة الاسرائيلية بان التلفزيون الاردني سجل الفيلم اثناء بثه من التلفزيون الاسرائيلي .

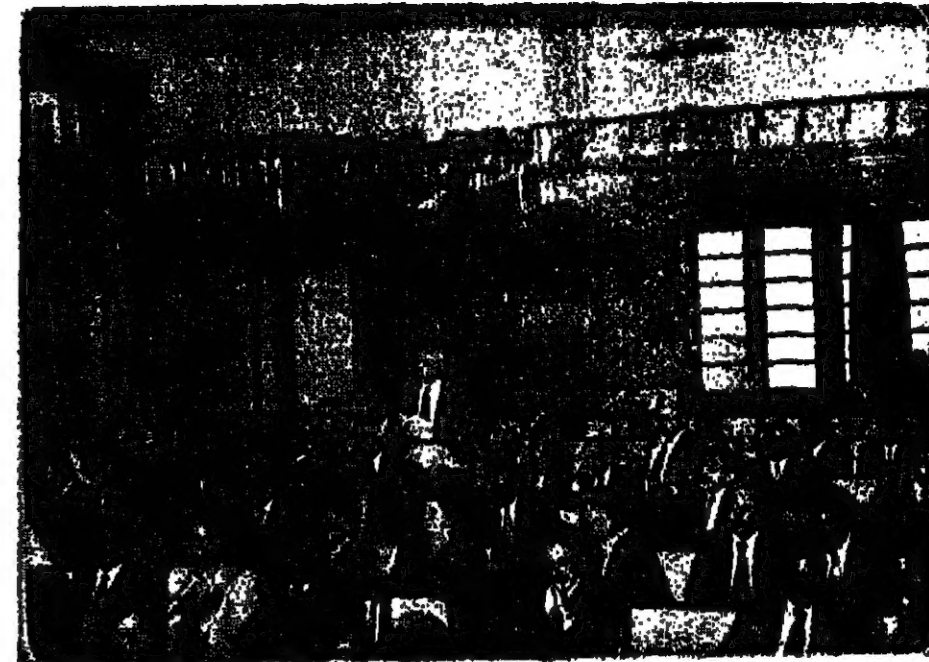
هذا ولم يعرف حتى الان بالتاكيد كيف وصلت نسخة من الفيلم للتلفزيون الاردني ولم يستطيع اسحق لبنى الاجابة على سؤال بشأن عدد النسخ التي اعدت من الفيلم .

ويقول مراسل صحيفة هارترس بان عرض هذا الفيلم الذي كتب قصته الاديب الاسرائيلي (سابع يزهار) كان قد اثار في حينه حاصفة جدلية بين افراد الجمهور الاسرائيلي ولم تتخذ هيئة الاذاعة القرار بعرض الفيلم الا بعد مداوات مطولة .

هذا واحب ان اؤكد ان عددا كبيرا من المواطنين عبوا على التلفزيون لانه اكفى بيته على قتال واحد ولم يفته على القتالين الامر الذي حرم عددا كبيرا من المواطنين من مشاهدته وبالتالي حرهم من فرصة الاطلاع على معاني الحركة الصهيونية ذات الطبيعة الاستيطانية العنصرية التي طالما تحدث العرب عنها لانفسهم والعالم .

ان عرض فيلم خرية خزعه سواء على العرب من سموا بالصهيونية ولم يكذبوا سياستها او نتاجها او على الاجانب من سموا حركة قومية عمل اعلامي لم يشاهده باثريه حتى

لقد جاءه الجواب



أولاً - حول الوقائع :

(١) - الفيلم الذي بثه التلفزيون ليلة وفاة جولدا مائير ليلة ١٢/٨/١٩٧٨ لمدة دقيقتين ونصف على كل من القناتين ٣ و ٦ قد جرى اختياره وبثه بدون علم مدير التلفزيون أو معالي وزير الاعلام أو موافقتها ، غير أن معاليه وجد فيها قام به الموظف المعني عملاً صائباً وإن اختلف معه في موضوع الوقت .

٢ - وأنه من خلال المرافعة بين ما بثه التلفزيون الأردني وما استخدمه التلفزيون السوري لمدة ثلاث دقائق وعشرين ثانية مما التقطه من وكالات الأنباء العالمية ، يجهنا معاليه في خسر وعالية .

٣ - وأن معاليه لا يرى غرابة في وقوع خطأ مدته دقيقتان ونصف من أصل ٢١٠ ساعات إخبارية في العام ، كما يرى معاليه بأن الخطأ منحصراً في الوقع الماطفي للبرنلج على المواطن الأردني .

(ب) وردني على هذا الجزء من الوقائع :

١ - أننا نعرف بأن الناس جميعاً معرضون للخطأ ، وأحياناً للأضرار على الخطأ ، غير أننا لا بد لنا من أن نميز بين خطأ يقع في نطاق الأمور السبيرة والثبوتية وخطأ يقع في الأمور المرتبطة

بقضايا كبرى مصرية ، تتجاوز في واقعها ومضمونها مجرد سوء تقدير لأثر مقرة إخبارية على عواطف مواطنينا .

٢ - أنني وأنا اعترف بأنني لم أر برامج التلفزيون السوري في مبان منذ مدة طويلة لا أستطيع أن أنفي أو أن أقبل تقدير معالي الوزير للفقرة التي بثها التلفزيون السوري في نفس المناسبة ، ولكنني لا أجد مناصاً من أن استهجن هذا الاستشهاد في معرض الرد على استيضاحي لماذا أخطأ الغير ، فإن خطأه لا يبرر أخطائنا ولا يحول الأخطاء إلى قواعد جديرة بالاتباع .

ثانياً : الحقائق والسياسات الإعلامية :

وهنا أرغب في أن أبين للمجلس الكريم الأمور التالية :

(١) التمييزات :

١ - أن المؤسسات المنبثقة عن وزارة الاعلام والتابعة لها والتي تشمل فيما تشمل مؤسسة التلفزيون الأردني ، ودار الإذاعة ووكالة الأنباء الأردنية ومديرية المطبوعات ، هي مؤسسات رسمية تابعة للدولة ، تتفق عليها من أموال الشعب ، ولو كان لبعضها استقلالات مالية أو إدارية .

ب - وهي لذلك وبحكم الواقع الذي يتوهم على أساس أن هذه المؤسسات هي من احتكرات الدولة في مخاطبة المواطن والرأي العام في الدولة لم تسمح لأحد بأن يشاركها فيها أية مشاركة حرة ، فإن كل ما يصدر عنها ومن خلالها لا بد أن يكون تعبيراً عن موقف الدولة وقناعاتها دون غيرها ، كائناً ما كانت الصيغة الإدارية والتنظيمية داخل أية واحدة من هذه المؤسسات ، وإنما لذلك لا يمكن أن تكون مجالاً لاختيارات أو آراء شخصية يقررها أي فرد أو يخضعها لمرأته وهواه .

د - ولذلك أيضاً فإن أية ممارسات ، سواء أكانت متفقة مع الأنظمة الموضوعية لتلك المؤسسات أو خارجة عليها ، لا بد من أن ينظر إليها من خلال سياسة الحكومة الإعلامية التي عبر عنها معالي الوزير في رده على استيضاحي من جهة ، ومن خلال نظرنا إلى تلك السياسة من جهة أخرى .

(٢) سياسة الاعلام :

أنني اعترف بأن بعضاً مما ورد فيها سياسة معالي وزير الاعلام بهياديه عملية للعمل الاعلامي ، يتفق في كثير أو قليل مع ما أراه وأن اختلفت زوايا النظر اختلافات كبيرة وجوهريه .

١ - أنني أؤمن بأن سياسة اخفاء الرؤوس في الرمال سياسة مناقضة لمصلحة الأمة وشارة بقضاياها وفي قدرتها على التصدي لذلك القضايا ، لأنها هرب من الحقيقة وهرب من مسؤولية الحقيقة ، غير أنني لم أستطع أن أرى مناسبة من الحقيقة والمسؤولية باخراج الراس من الرمال وبث برنلج تلفزيوني ثابتي الطبيعة بمناسبة موت جولدا مائير ، باعتبار أن موتها من الأخبار الهامة التي تفرض نفسها علينا وعلى هذا الشكل .

ب - وما نطن احدا يصل إلى الاستنتاج بأن المواجهة العلنية والواقعية تفرض علينا أن نتصدي لاهدائنا بأن نهرب من خلال مجاملات تستغل بالعلنية والواقعية في إطار التساوي المرفوضة من شعبنا ، وبحجة الحرص على الزبون الذي نريده أن يشتري اعلامنا الذي يناسبه خوفاً من أن يهرب إلى غيرنا ، إذا ما كسبنا اعلامنا غير مناسب له .

وهنا لا بد لي من أن اتساءل ، عن الزبون الذي يريدنا معالي وزير الاعلام أن نحفظ به ، هل هم الصهاينة وهم بالطبع لا يشترون إلا ما يناسبهم ويخدمهم ، لهم أساندة من صدر مادة الاعلام وزورها وانفرغ العقول وملاها بكل العلم والوسائل والالاميب الاعلامية ، وأن كانوا يرصدون دوماً اثرهم واثراً اعلامهم علينا . أم هل هم مواطنونا العرب الذين ابتلوا بالاحتلال الصهيوني في فلسطين منذ الغزوة الاولى عام ١٩٤٨ حتى الآن ، وقد بلوا العدو ومرغوه منذ رئاسة بن جوريون وحتى اليوم ، معرفة اليقين ، وما نظنهم بحاجة لأن نعرفهم بجولدا مائير المينة . أم هل هم مواطنونا هنا في الأردن والوطن العربي المحيط به ، وقد أوضح معاليه بعض الآثار السلبية لدى مواطنينا من خلال ما أشار إليه إلى الآثار العاطفية بنسبة الملاحظات المشارة حول بث فيلم رئيسة الحكومة السابقة لاسرائيل . أم هل هم المراد الاقليات الأجنبية المتواجدين على أرضنا نحاول أن نبيعهم قصة تعالينا على جراحنا والابنا التي ما زالت تتردد منذ عام ١٩٤٨ حتى اليوم وتقدم لهم صورة غير حقيقية من نسياننا أن عدونا ما يزال هو عدونا لم يتغير وإن أرضنا المنصبة ما زالت هي هي أرضنا المنصبة لم نسترجعها لا في حياة جولدا مائير ولا يموتها ، لماذا نبيع إذا غير تظاهر ببوضعية في غير موضعها .

دولة رئيس المجلس

... أمين بك يجب أن تحصر ردك بأجبال وبالجواب الذي ورد من معالي الوزير

السيد أمين شقير (متابعاً)

يا سيدي أنني منحصر فيه ، وأرد على ملاحظات في موضوع سياسة اشار إلى انها مبادئ تبذل العمل الاعلامي .

ج - أبا المصادقية ، أو الصدق الاعلامي ، فأننا لا نلزم فيها ولا نرضى بشيء أقل منها سواء أكانا نتوجه إلى مواطنينا أو إلى الاجانب في اعلامنا كل ما في الامر أننا نعلم أن يكون بهذا الصديق ومطلق الحقيقة الاعلامية ديننا وفي كل أمر من الامور التي نواجه بها انساننا في هذا الوطن ، فلا نلزم الحقيقة من الوصول إلى أيدي الناس

لنكن صنف الأول

ولا نزن بموازين متعددة بتناقضه ، فنسمح لعمرو بما نحرمة على بكر ، ونثقل من الفكر ما يتناسب هوانا ولو بعيد عن الحقيقة ونرفض الحقيقة ، لانها تجيء من غير المصادر التي تستهويننا .

انني لا اذكر بان معالي وزير الاعلام اجابني في يوم سألته فيه كيف يجوز لمراقب المطبوعات ان يصادر نسخة من كتاب وثائق فلسطينية ارسل الي من بيروت بناء على طلبي وبالبريد المسجل من مؤسسة الدراسات الفلسطينية يوم ١٩/٥/١٩٧٨ ، بان ممارسة السيد المراقب ، هي امر طبيعى ولا يحتاج الى ايفاح او اعلان وان بوسعه ان يمارس سلطة المصادرة على مسؤوليته ، وكان رأي مراقب المطبوعات وتقديره وحكمه لما وعلى ما يكتب وما ينشر وما يحاول مواطننا ان يطلع عليه ، قضاءا وقدرنا لا اراد له . وانني لا ذكر هنا على سبيل المثال ايضا ...

دولة رئيس المجلس

... هذا خارج عن الموضوع ...

السيد أمين شقير

... سيدي هذا فيما يتعلق بالمصادقية الاعلامية ، هذه احدي النقاط الاساسية التي اعتمدها معالي وزير الاعلام في بيان سياسته وزارته ، وانا اعتقد ان موضوع الاعلام موضوع واحد له جوانب متعددة لا بد لنا من ان نتحدث فيها في مناسبة الرد على تلك البيانات ...

دولة رئيس المجلس

... وهذا ايضا خارج عن نطاق الموضوع ...

السيد أمين شقير

... سيدي اعتبر ان هذا حق ، الرد لم يختصر على موضوع واحد ، علوا الرد اشتمل على مجموعة مبادئ بالعمل الاعلامي موضحة في

سنة نقاط واعتبر ان من حقني الطبيعي ان ارد عليها جميعا ...

دولة رئيس المجلس

... طيب اكمل ، لحظة ، ابو نضال

السيد عبد الله الريماوي

انا يؤسفني ان اكون مضطرا للتدخل على اساس نقطة نظام لانني لاحظت تطبيق دولة الرئيس للمادة في النظام المادة المختصة بالاستيضاحات يضيق مفهومها تطبيقا يكاد يفقدها معناها ، ان المادة المعنية فعلا قصرت الرد على العضو المستوضح والعضو المستوضح عندها يتلقى جوابا طوله ١٢ صفحة ، علوا وتجد في هذا الرد لا نقاط واقعية فحسب ولكن نقاط سياسة عامة ونقاط تقييد ونقاط دفاع من بعض الاعلام ، عندئذ يصبح حق العضو في الرد اوسع بكثير مما يحاول دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس

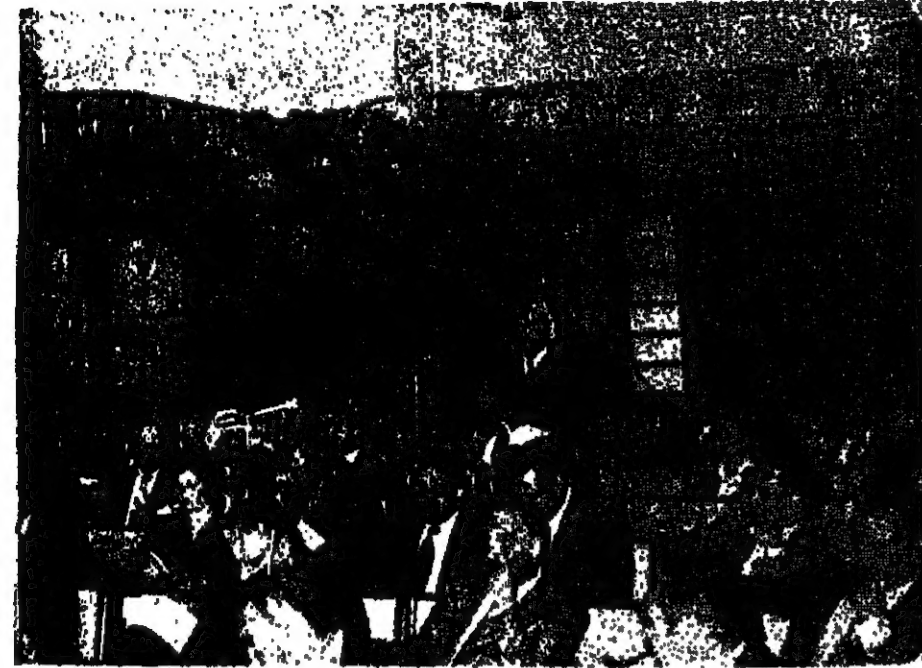
نعم للحق ، هو في تطويل ، ولكن على العضو ان يختصر . دولة الرئيس تفضل .

دولة رئيس الوزراء

اذا كان المقصود ان يوجه الوزير ، يجب ان يكون هذا وارد في النظام الداخلي ، ابا اذا كان لم يرد ، فمن حق الوزير ... ولكن ورد الايجاز للعضو بالمادة ٦٨ مخط . فالاجاز يمكن للمجلس الكريم ان يفسر ما معنى الاجاز ، ماذا يعني للمجلس وماذا تعني للحكومة ، اذا كان رد الحكومة ١٢ صفحة طويلة ، للحكومة على استعداد ان تقتصرها على صفحة .

السيد احمد الطراونة

نقطة نظام ، ياسيدي المادة - ٦٩ - من حق المجلس كذلك ان يحافظ من نظامه مع احترامي لجواب الوزير وللعضو المحترم ، المادة - ٦٩ - يخصص نصف ساعة للاستيضاحات والاجوبة ، واذا تبقى بعد ذلك شيء يدرج في جدول اعمال



هب ودب من المجلات والنشرات وبكل غث من المطبوعات من مختلف المصادر المعروفة والمشبوهة وفي حين ان مجلات الغرب والكثير الكثير منها في ايدي العدو ومن نطاق توجيهه تتأثر على قضائنا وتشوهها بمختلف الاشكال والصور تجد طريقها الى كل يد وفي كل اسبوع ، دون ممانع ، حتى اذا ظهر فيها مقال او تحقيق او تعليق لا يروفتا يكتفي مراقب المطبوعات فيها باعمال مقصه او يفتح العدد المعني من التوزيع ، كما انني اذكر هنا ان كتابا في املي مستويات فلسفة الفكر السياسي . نشر في العام الثالث لواء من كبار المفكرين العرب المعاصرين ومواطن في هذا البلد قد جرى منعه من تبيل مراقب المطبوعات ، وكان جديرا ان يكون موجودا في مكتبة كل مكتب عربي في الاردن وغير الاردن . ولغايات الاختصار اقل من مجموعة من الملاحظات ولكن ابقها كتسجيل مني الضبط . واذا سقت هذه الايلة ، فانها انما سبقت لبيان دلالتها فحسب .

د - وعلى الرغم من تركيز معالي وزير الاعلام في رده على المصادقية والحقيقة فانه ما لبث ان ذكرنا نبدا آخر يحمل في ثيابه تناقضا مع مبدأ المصادقية على اطلاقه ، فابان بان الجهاديين الاعلامية التي تلتزم بها وزارة الاعلام باجهزتها

الجلسة الثانية وقد ذهب للان ثلاثة ارباع الساعة ، يا سيدي في نظام وقررنا باول جلسة ان نحترم هذا النظام وهذه المادة نقطة نظام ، واطلب من الاخ عبد الله ان يجاوب .

السيد ظاهر حكمت

طالما ان هذا الموضوع خرج من نطاق الاستيضاح فاني اترح ان يعتبر قضية عامة ، وان تشترك جميعا بالنقاش .

دولة رئيس المجلس

اكمل يا امين بك

السيد الطراونة

والنظام وين راح

السيد امين شقير

(متابعيا)

ان مدير المطبوعات قد اصدر قرارا يمنع مجلة عربية من اكثر المجلات رصانة وجديسة ومن الغلة النادرة من المجلات المتخصصة في الدراسات الفكرية ، السياسية والدراسات الاقتصادية ، من الدخول الى البلاد ونشر قرار المنع في الجريدة الرسمية ودون ايفاح الاسباب في حين ماتزال واجهات بائعي الصحف تزخر بما

المختلفة ، مبدأ الانتقائية ضمن إطار سياسية الدولة التوجيهية لدعم خطط الدولة وتوضيحه وتمييزه .

وإذا كنت لا ترغب في الرد على هذه النقطة التي تستوجب الكثير من الحوار ، فإني وبافتراض أن مثل هذه السياسة تلك التقرير الكافي لتبينها ، لاتساع ، ويصدق ، هل يحسن معالي وزير الاعلام بأن الانتقائية التي تمارسها أجهزة الاعلام الاردنية ، ولا سيما فيما نشره وتذيعه من اخبار ومعلومات مركزة ومستترة عن معاليها المشتركين والفاعلين في اتفاقيات كامب ديفيد وملاحقة اخبارهم وكأنها بشر كل يوم يتقدم يتحقق على طريق المساءة ، تحقق غرضها في دعم خط الدولة وتوضيحه وتمييزه ؟ هل تحقق غرضها في تأكيد موقفنا في بغداد ومؤثر بغداد من رفض صريح لكاتب ديفيد واتفاقياته ، وشجب صريح لا يقل التأييد لمحاولة النطق باسم الأردن أو توريثه فيما يرفضه ؟

وهل تحقق اغراض الانتقائية في الموقف الذي تعبر عنه وسائل اعلامنا الرسمية والذي يبدو متعاطفا مع جهود السادات لاكمال شسوط الانفراد والمصالحة ، مقارنا مع سياسة الدولة ، دولنا كما عبرت عنها بتوقيع جلالة الملك على بيان مؤثر ببغداد والذي نص بالحرب الواحد على أن مؤثر القبة في بغداد قرر دعوة حكومة جمهورية مصر العربية للعودة من اتفاقيتي كامب ديفيد وعدم توقيع أية معاهدة للصلح مع العدو .

لست أريد أن أقول رأيي ولكنني انقل الى الاخوان والاخوات اعضاء المجلس رأي زملائنا رؤساء واعضاء اللجان الفرعية للقطاعات المهنية في الضفة الغربية الذين جاؤا ليقولوا لنا بأن الاعلام الاردني ولا سيما ما يلقونه على التلفزيون يوقع اشد الضرر في تحريكهم للتصدي لمؤامرة العدو وانفصال الحكم الذاتي أو الادارة الذاتية وبالتالي لانفصال جانب مهم من نتائج كامب ديفيد .

هــ وما أخل معالي وزير الاعلام بجهلنا بأننا نلق على أن أسلوب الوعظ هو أسلوب يال على عليه الزمان وأثبت عقبه ، خصوصاً وأنه أسلوب يلقي فرص الحوار وتغفل الرأي .

وإني لأرجو ألا أكون مخطئاً حين الفت نظر معاليه إلى أن أسلوب الوعظ يجد مجالاً واسعاً والكثير من التواضع والمطالعة على وسائل الاعلام الرسمي والإذاعة بصورة خاصة ، نحن لا نكاد نذكر مناسبة مر ببلدنا فيها واعظ من أولئك المتخصصين في التهجيم على أمنا وقوميتنا إلا وأتيحت له فرصة ليعطينا منها إلى خطر قوميتنا علينا واختلاق التناقض بين حقيقتنا القومية وقيمتها الروحية ، وهي هي قوميتنا التي كانت وما تزال وعاء لتلك القيم وأرضها الخصبة للثراء والمعطاء .

دولة الرئيس

حضرات الزميلات والزملاء

إني إذ أنهى ملاحظاتي حول رد معالي وزير الاعلام على استيفاسي لأرجو أن يكون من هذا كله ما بلغت نظر الحكومة إلى خطورة الوضع الاعلامي والثره لا على الصعيد المحلي في الضفتين ولكن على صعيد علاقتنا العربية ، وعلى صعيد تصدينا لمسؤولياتنا من قضية أمنا العربية في فلسطين وفي غير فلسطين ، وبالتالي فإني أرى حاجة ماسة بل ماثلة وطنية كبرى من تخصيص جلسة للمجلس الوطني الاستشاري تناقش فيها السياسة الاعلامية ، بغية الوصول إلى الحقائق ، ومن ثم تركيز قواعد راسخة متينة تربط سياسة بلدنا الاعلامية بأهداف أمنا وسياسة الدولة بما لا يترك مجالاً لتشويه أو تشويش .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

عضو المجلس الوطني الاستشاري
الصيدي أمين شقير

دولة رئيس المجلس

أجل جدول الاعمال يا مدنيان بك

السيد الأمين العام

(٤) مقررات اللجنة المالية :

(١) قرار اللجنة المالية رقم (٨) المؤرخ في ١٩٧٩/١/٨ بشأن تصديق اتفاقية القرض المقدم من الصندوق الخاص لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبيك) بقيمة سبعة ملايين دولار .

السيد مقرر اللجنة المالية
محمد عبيدات

يتلو القرار رقم (٨)
(اللجنة المالية)

قرار رقم (٨)

اجتمعت اللجنة المالية صباح يوم الاثنين الموافق ١٩٧٩/١/٨ برئاسة دولة رئيس المجلس وحضور اصحاب المعالي والسعادة السادة : مقرر اللجنة محمد غرمان العبيدات ، عبد الوهاب المجالي عبد الجيد حجازي وليد عصفور ، محمد علي بدير مدوح الصرايرة .

وبعد النظر في قانون تصديق اتفاقية القرض المقدم من الصندوق الخاص لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبيك) بقيمة سبعة ملايين دولار لمشروع اليوتاس لسنة ١٩٧٩ ، المحال عليها من المجلس ، قررت الموافقة عليه وعلى الاتفاقية كما وردت من الحكومة .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة المالية

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة ؟
الجيبس :

موافقون .

« وهذا هو نص القانون كما وافق المجلس عليه ، ويجويعه مادة مادة وكما سيرفع للحكومة »

قانون مؤقت رقم () لسنة ١٩٧٩
قانون تصديق اتفاقية القرض المقدم من الصندوق الخاص لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبيك)
بقيمة ٧ ملايين دولار لمشروع اليوتاس

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تصديق اتفاقية القرض المقدم من الصندوق الخاص لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبيك) بقيمة ٧ ملايين دولار لمشروع اليوتاس لسنة ١٩٧٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعتبر الاتفاقية الملحق بهذا القانون والمعقودة بين الملكة الاردنية الهاشمية والصندوق الخاص لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبيك) صحيحة ونافذة بالنسبة لجميع الفايات المتوخاة منها .

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

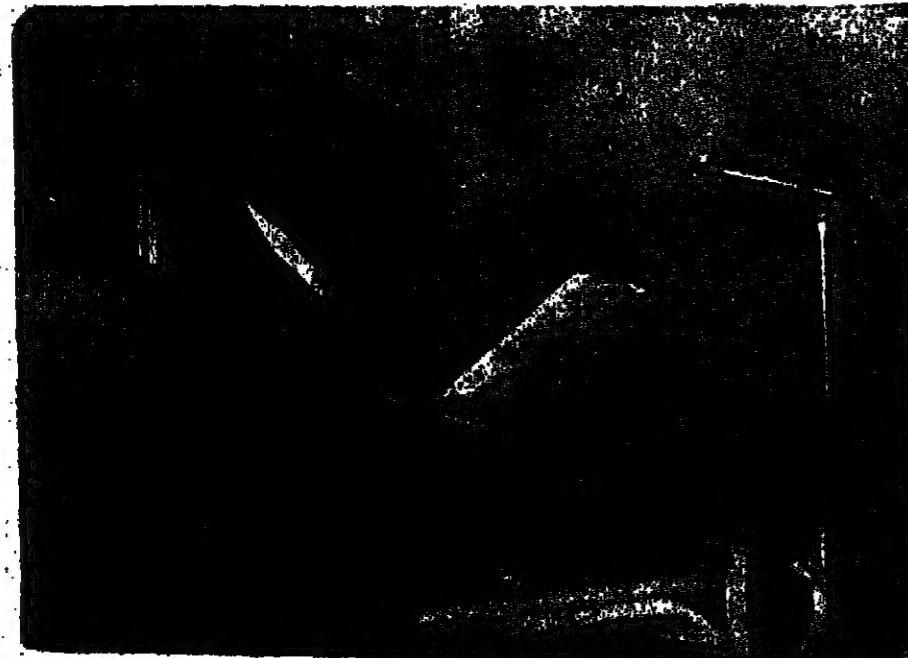
السيد الأمين العام

ب -

قرار رقم (١) المؤرخ في ١٩٧٩/١/٨ بشأن القانون الملحق بقانون الموازنة للسنة المالية ١٩٧٧

السيد مقرر اللجنة المالية

السيد محمد عبيدات



قرار رقم ٩ -

اجتمعت اللجنة المالية صباح يوم الاثنين الموافق ١٩٧٩/١/٨ برئاسة دولة رئيس المجلس وحضور اصحاب المجالس والسادة السادة : مقرر اللجنة محمد فرحان عبيدات ، عبد الوهاب المجالي ، عبد المجيد حجازي ، وليد عصفور ، محمد علي بدير ، مدوح الصرايرة . وبعد النظر في القانونين المحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٧ ، المحال عليها من المجلس ، قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من الحكومة ، وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة المالية

دولة رئيس المجلس
خليل بك ،



الدكتور خليل السالم

دولة الرئيس ، ان ملاحظتي تتصل بالمادة (٤) من هذا القانون ، وقبل تسجيل ملاحظتي اشير الى خطاب معالي وزير المالية الذي اشار الى انه كان هناك مجرا مدورا للعام ١٩٧٨

من الاعوام السابقة ببلغ ٣٥ مليون دينار - واذا كان هناك عجز سنوي مدورا لسنة ١٩٧٧ .

يعمل ببلغ ٣٥ مليون دينار ، في ضوء هذه الحقيقة ، ولاغراض اقتطاع حسابات وزارة المالية للسنوات السابقة اقلالا دقيقا اقترح ان تقررا المادة - ٤ - كما يلي : وبما ان سنة ١٩٧٧ لم يكن بها عجز ، المادة - ٤ - النص الاصلي ، يستعمل الوفر لتغطية العجز في موازنة سنة ١٩٧٧ ويدور رصيد الوفر لسنة ١٩٧٨ اقترحي ان يستعمل الوفر لتحقيق حتى نهاية العام المالي ١٩٧٦ على ان نبدأ بالتغطية من العجز الاقدم قبل اي شيء اخر ، ١٩٧٧ ليس بها عجز بل بها وفر اقترح ان يغطي رصيد الوفر ، وانما يغطي به سنة ٧٤ ، ١٩٧٥ اولا وتتمنى اقلال هذه الحسابات ، واظن ان معالي الوزير وان يكون النص القانون اكثر دقة لاغراض مالية صحيحة .

السيد وزير المالية



دولة الرئيس : الحقيقة ان الذي اشار له الدكتور خليل نحن الحقيقة ، انا اليوم تسلمت

دولة رئيس المجلس

معالي الدكتور مرة ثانية

الدكتور خليل السالم

سيد الرئيس ، اظن انني ومعالي وزير المالية ومنتان على النص قبلها بما دام قد اقتطعت حسابات ٧٤ و ١٩٧٥ وبني العجز بقدر في سنة ١٩٧٦ والمجز أكثر من الوفر . فيجب ان نتمس بالقانون بان هذا الوفر يستخدم لتغطية العجز . الاكبر جزء من عجز ال ١٩٧٦ وبهذا تكون المادة قانونية وصحيحة . نحصرها بـ ١٩٧٦ لانها هي التي بها عجزا واضحا ولم ينفذ في ١٩٧٧ بها وفر وبذلك ظننتي انا ومعالي وزير المالية بالنص القانوني والاقتراح المناسب .

دولة رئيس المجلس

اذن اصبح اقتراح معالي الدكتور بان يستعمل الوفر الذي قدمه وزير المالية لتغطية العجز في موازنة عام ١٩٧٦ وهو ٣٧ مليون .

السيد احمد الطراونه

هل هذا الوفر يمتد العجز ، فاذن الباقي وين ؟ يروح اقتراحي انا فقط من حيث الصياغة القانونية ، المهم ان يكون النص صحيح ، من ناحية قانونية ينطبق على الناحية المالية .

السيد وزير المالية

ارجو من الاج ابو هشام ان يشهدا بسعة صدره ، ونحن منتقن بانه بالصياغة القانونية ونعدين نضع النص في محله . ١٩٧٦ اقبلت وفي عجز مدور ، ١٩٧٧ ليس فيها عجز بل حصل فيها وفر ، وسوف يغطي فيه العجز في ١٩٧٦ وما زاد من العجز يدور في سنة تالية ١٩٧٨ .

دولة رئيس المجلس

ارجو من اللجنة القانونية وضع النص المناسب .

سلمان بك

السيد سلمان القضاة

ما دام المسألة هذه مسألة مالية ، فبموجب التوصية .

السيد احمد الطراونه

النص القانوني هو ان تعمل كل سنة لوحدها

القطع بالحساب النهائي المالي لعام ١٩٧٦ ، وكان فيه مجز بحدود الحقيقة اكثر مما اشرنا اليه في خطبة الموازنة ، وهذا قطع نهائي ، في سنة ١٩٧٧ مالية لم يتم قطع حسابها التي باشرنا فيها من بداية الشهر ، لا يمكن ان نتأكد من اجمال العجز او عدم العجز الا بعد ان نقطع الحساب نحن ظنا انه في عجز مدور من ١٩٧٥ و ١٩٧٦ الذي اشرنا له بالحقيقة ، بالملحق المالي الذي يقوله الدكتور ان نبدأ بتغطية العجز المتراكم ، هو امر طبيعي ، يعني نحن ما عندنا مائسح ان يغطي العجز الذي تحقق عملا من الوفرات التي تم التوصل اليها في هذا الملحق ، يعني ما في خلاف . المادة المقترحة من الدكتور عمليا هذا الذي سوف يتم حتى نهاية العام الحالي والذي قطعنا حسابه وبلغ حسابه بحدود ٣٧ مليون بدل ٣٥ مليون . التغطية بالحقيقة راح تكون للسنة التي اقتطعت حساباتها بالسنة المالية ١٩٧٦ لانه السنوات السابقة قد تم تغطية عجزاتها بملحق الموازنة ، لذلك السنوات ، وهذه السنة التي نغطي العجز فيها كما ورد ، وكان بودي لو احضرت معي سجل الحساب بالقطع المالي ، والتي هي ٣٧ مليون ، يستعمل الوفر لتغطية العجز الذي ترتب للعام المالي .

دولة رئيس المجلس

معالي ابو هشام

السيد احمد الطراونه

انا مع الدكتور خليل فيما اقترح ولكن اقترحه يقتضي ان في كل سنة يجب تغطية العجز من كل سنة اخرى يقتضي ان تكون منفصلة عن السنة الاخرى ان لا يكون الاقتراح بشكل اجمالي في نود الحالة ، يجب ان تدخل في موازنة كل سنة ٧٥ ، ١٩٧٦ تأخذ موازنة كل سنة وتغطي وتتعلق حساباتها ، انما ان يؤخذ باقتراح كل العجز من السابق ، بقدر انه هذا الاقتراح من ناحية مالية غير وارد الا اذا اخذنا كل سنة بفردها وقطعنا حساباتها وقطعناها سواء كان مجزا او غيرا فيها ان يؤخذ بمادة القانون التي اوردتها بمعالي الدكتور للسنة الاجمالية .

تكملة على النص

السيد عبد الله اليرماوي
ياسيدي بترك الامر هذا ، الى لجنة تتألف
من معالي الاخ ابو هشام ومعالي وزير المالية
والدكتور خليل السالم ، لوضع النص المناسب
الذي يحقق الصياغة المالية الصحيحة .
دولة رئيس المجلس
هل يوافق المجلس على هذا القرار ؟

الجميع :
موافقون .

« وهذا هو نص القانون كما وافق عليه
المجلس مادة مادة وبمجموعه وكما سيرفع للحكومة »

قانون مؤقت رقم () لسنة ١٩٧٩
قانون يلحق بقانون الموازنة العامة
للسنة المالية ١٩٧٧

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون
ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٧)
ويقرأ مع قانون الموازنة العامة رقم ١ - لسنة
١٩٧٧ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي
كتائون واحد ويعمل به اعتبارا من تاريخ العمل
بالتائون المذكور .

المادة ٢ - يضاف الى ايرادات الحكومة
الدرجة في المادة ٢ - من القانون الاصلي وفي
الجدول رقم ١ - وجداول حصول الايرادات
الملحقة بالقانون المذكور مبلغ (٦١٣٦٠٠٠) دينار
ومعا لما هو مبين في الجدول رقم ١ - وجداول
حصول الايرادات الملحقة بهذا القانون .

المادة ٣ - يضاف الى نفقات الحكومة
الدرجة في المادة ٢ - من القانون الاصلي وفي
الجدول رقم ٢ - وجداول حصول النفقات
الملحقة بالقانون المذكور مبلغ (٣٤٧٧١٩٠٠)
دينار ومعا لما هو مبين في الجدول رقم ٢ -
وجداول حصول النفقات الملحقة بهذا القانون .
المادة ٤ - يستعمل اي ونسر يحقق في
موازنة سنة ١٩٧٧ لتغطية ما يساويه من المجر
الذي تحقق في سنة ١٩٧٦ .

المادة ٥ - رئيس الوزراء ووزير المالية /
الموازنة العامة مكلان بتنفيذ احكام هذا القانون .
امين عام المجلس الوطني الاستشاري
عفتان يعيسون
رئيس المجلس الوطني الاستشاري
احمد اللوزي

دولة رئيس المجلس
جدول الاعمال ، مقرر اللجنة القانونية
سلمان بك .

السيد الامين العام
٥ - مقررات اللجنة القانونية
مقررات اللجنة القانونية :
قرار اللجنة القانونية رقم - ١٧ - المؤرخ
في ١٩٧٩/١/٨ بشأن القانون المعدل لقانون
الخدمات البريدية لسنة ١٩٧٦ .

مقرر اللجنة القانونية
السيد سلمان القضاء

قرار رقم - ١٧ -
اجتمعت اللجنة القانونية صباح يوم الاثنين
الموافق ١٩٧٩/١/٨ برئاسة معالي رئيس اللجنة
السيد كمال الدجاني وحضور اصحاب المعالي
والسعادة السادة : مقرر اللجنة سلمان القضاء ،
احمد الطراونه ، علي البشير ، جودت السبول .
وقد نظرت اللجنة في القانون المعدل لقانون
الخدمات البريدية لسنة ١٩٧٦ ، المحال عليها من
المجلس ، وبعد النظر فيه قررت اللجنة قبوله كما
ورد من الحكومة ، وتوصي اللجنة المجلس الكريم
بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

دولة رئيس المجلس
هل يوافق المجلس على قرار اللجنة ؟
الجميع :
موافقون .

« وهذا هو نص القانون كما وافق عليه
المجلس مادة مادة وبمجموعه ، وكما سيرفع
للحكومة » .

قانون مؤقت رقم () لسنة ١٩٧٨
قانون معدل لقانون الخدمات البريدية
المادة ١ - يسمى هذا القانون قانون معدل
لقانون الخدمات البريدية لسنة ١٩٧٨ ، ويقرأ
مع القانون رقم - ٢٦ - لسنة ١٩٧٥ المشار
اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كتائون واحد
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

السيد احمد الطراونه
هذا القانون بالاصل احيل الى اللجنة المالية
والقانونية مساعدة لها .

دولة رئيس المجلس
شرف الدكتور خليل .

السيد الامين العام
٦ - مقررات اللجنة المشتركة من
اللجنة القانونية والمالية :

١ - قرار رقم - ١٠ - المؤرخ في
١٩٧٩/١/٨ بشأن مشروع قانون اعمار العاصمة
لسنة ١٩٧٩ .

السيد مقرر اللجنة المالية
الدكتور خليل السالم

دولة الرئيس ، اقترح لقراءة مشروع
القانون ان تلتصق للنص الجديد ، ولاننا بذلك يمكن
ان نتجاوز كثير من المعوقات والاضاحات ، النص
الجديد وزع على الاعضاء .

دولة رئيس المجلس
دكتور محمد مغنوب تفضل ،

الدكتور محمد مغنوب الذين

دولة الرئيس ، اطلب ان اهدي رأي قبل
البدا في قراءة مشروع القانون . الملاحظ بان
امانة العاصمة هي الابن الخلل الوحيد للحكومة
وفي رأيي ان البلديات في المملكة هي غرور من هذه
الشجرة ، وكما هي عمان عاصمة الاردن ، ايضا
بلديات المملكة . كما ان المشاكل التي تواجهها
بلديات المملكة هي نفس المشاكل التي تواجهها
امانة العاصمة ، من حيث حجم الخدمات والمشاريع
والكثير منا يعرف ان صندوق قروض البلديات في
المملكة هو المصدر الذي يزود جميع البلديات بما
فيها امانة العاصمة ، ودوما تلحق امانة العاصمة
نصيب الأسد في ذلك .

نعم فهيت ان تقوم البلديات بمحلة بالوزير
بان تضع صندوق قروض البلديات بدلا من امانة
العاصمة ليشترك مع صندوق التعاونين وبنك

المادة ٢ - تعدل المادة الثالثة من القانون
الاصلي باضافة الفقرة - ج - بالنص التالي
اليها : -

(ج - تادية اي خدمات نيابة من اي وزارة
او دائرة او سلطة او مؤسسة عامة او خاصة
بقرار من مجلس الوزراء لقاء العمولة وبالشروط
التي يتم الاتفاق عليها مع الوزارة) .

المادة ٣ - تعدل المادة الخامسة من القانون
الاصلي باعتبار ما ورد فيها فقرة - ١ - واخضاة
الفترة - ب - بالنص التالي اليها : -

(ب - ولا يجوز صنع او استيراد اي اجهزة
او مواد او معدات تتعلق بالخدمات البريدية
والطوايع او استعمالها الا بموافقة خطية مسبقة
من الوزارة وبالشروط التي تحددها) .

المادة ٤ - تعدل المادة السادسة من
القانون الاصلي باعتبار ما ورد فيها فقرة - ١ -
واخضاة الفقرة - ب - بالنص التالي اليها : -

(ب - تستثنى من الاجور والرسوم
والالمان المنصوص عليها في الفقرة - ١ - من
هذه المادة المراسلات التالية فقط : -

١ - المراسلات الرسمية الداخلية
للتؤسسات الحكومية باستثناء مراسلاتها بالبريد
المسجل .

٢ - مراسلات الوزارة خارج المملكة في
الحالات المنصوص عليها في الاتفاقات البريدية
الدولية .

٣ - المراسلات المتعلقة بالكتابات
والمطبوعات البارزة الخاصة بالمكويين .

٤ - المراسلات المعنونة من والى اسرى
الحرب .

دولة رئيس المجلس
ان قرار اللجنة المشتركة من القانونية
والمالية بشأن مشروع قانون اعمار العاصمة

لقد تم اجراءه



الاسكان . وكان لي رغبة بان اتقدم باستيضاح ولكن اتبني ان اسع رد الحكومة حول ذلك لان جميع البلديات هي سواء امام الدولة كما هي امانة العاصمة .

دولة رئيس المجلس

السيد وليد عصفور

السيد وليد عصفور

دولة الرئيس ، سيدياتي سادتي ، اردت ان اتول هذه الكلمة قبل البدء في مناقشة المشروع : على اناس اننا سنتناهدنا في مناقشة المشروع : جميعنا يعرف ما عانيت وما لالت تجاني منه امانة العاصمة من صعوبات جمة ، لعدم توفر الخدمات فيها ، من ابرزها ، مشاكل النسيج وايجاد مواقف للسيارات وعدم توفر الاسواق التجارية المخصصة في وسط العاصمة ، التجاري وفي معظم احياء المدينة ، وهي صعوبات كونها تاجمة من التزايد الكبير في عدد سكان العاصمة وانما كانت التبركز التجاري والصناعي فيها ، وعلى الرغم من المحاولات المتعددة المصيرية التي بذلتها امانة العاصمة بالتعاون مع جهات حكومية اخرى ، للتغلب على بعض هذه الصعوبات الا ان الكثير من هذه المحاولات لم تنجح بل انما النجاح لا يتأتى كان ابرزها عدم توفر

التبويل الضروري لتنفيذ بعض المشاريع التي من شأنها التغلب على مثل هذه الصعوبات ، وقد أصبحت هذه الصعوبات اكثر الخلقا والشدة وطأة بعد ان تفاقمت مشاكل السير فاصبحت تؤثر تأثيرا سلبيا على وسط العاصمة التجاري وعلى مختلف احيائها وعلى حياة السكان فيها وليس أدل على ذلك من ان حوالي ٨٠٪ من مجد المركبات العاملة في المهلكة كما تظهره الإحصاءات الرسمية الموجودة في مخينة مهان ، وان معدل الزيادة السنوية في عدد المركبات بالعاصمة لوحدها هو حوالي ١٥ ألف مركبة وأن مثل هذا التزايد الكبير يحدد السيارات مضغوياً بالتزايد الكبير لعدد سكان العاصمة ، واستتبعاتها لارباب الصناعات والتجارة ، قد نتج عنه ضرورة للتوسع في تقديم الخدمات الأساسية الاصلية حيث درست وتدرس امانة العاصمة اقلية هذه المشاريع الأساسية تهدف الى تطوير وتوفير الخدمات ضمن منطقة مهان وكان من أبرز هذه المشاريع المشاريع التالية : -

- ١ - مشروع موقف كراج الشايبيوغ ، حيث يوفر مواقف سيارات تتسع لحوالي ٤٠٠ سيارة
- ٢ - مشروع مبنى كراج شارع الأمير محمد حيث يوفر مواقف للسيارات ويتسع لحوالي ٧٥٠ سيارة

دولة رئيس المجلس

السيد فايز السعد

السيد فايز السعد

اعبار العاصمة واجيب حموي على الامانة اما ننس الصعوبات والمسائل التي تواجهها عمان العاصمة نواجهها في تل بلدية وخاصة في اربيد والزرقاء ، لذلك ارجو ان تكون الحكومة على استعداد في المستقبل ان تقبل مثل هذا القانون لاعمارها ، وان يكون وعد من الحكومة لمثل هذا القانون في بلديتي الزرقاء واربد .

دولة رئيس المجلس

طاهر بك ،



السيد طاهر بك

الاصل في القوانين الشمولية والعمومية ، ولذلك المرفوض في اي قانون ان لا يقتصر على منطقة معينة او جهة معينة كالذي نراه ، ان هناك اتجاها كبيرا الى احداث قوانين خاصة في أماكن معينة او مناطق معينة ، هذا على خلاف الاصل القانوني ، الذي ينص على ان يشمل جميع

٣ - مشروع مبنى شارع الملك طلال التجاري حيث يوفر مواقف تتسع لحوالي ٤٥٠ سيارة .

٤ - مشروع مركز زهران التجاري ، حيث يوفر مواقف للسيارات تتسع لحوالي ٢٢٠ سيارة .

٥ - مواقف للسيارات على طريق المحلة .

٦ - مواقف للسيارات في منطقة الوحدات وجبل الحسين وجبل الهاشمي ، وفي اي مكان اخر تتوفر فيه السيارات بكثرة على جوانب الشوارع ، وبالرغم من ان جميع هذه المشاريع تعتبر مشاريع تجارية ذات مردود نامي وهي بالتالي تحتاج الى ادارة وكفاءة تعمل على اسس تجارية سليمة تمكنها من تحديد نفقاتها او التزاماتها ، الا ان القطاع الخاص لم يقدم على تنفيذ البعض منها لان دراسات الجدوى الاقتصادية التي اجريت لها سابقا تبين ان مواقف السيارات عملية لا تعطي مردودا مائلا لمردود الاستثمار في مشاريع اخرى بديلة ، وكذلك لان حجم الاستثمارات في مثل هذه المشاريع يعتبر كبيرا ، والوضع ان مصادر التبويل الذاتية لامانة العاصمة وبنفس كواهرها الفنية الحالية لا يمكن الامانة من توفير الاموال الضرورية لمثل هذه المشاريع وادارتها على طريقة تجارية كفوءة ، فقد ارتوي ان افضل السبل للسرعة في تنفيذ هذه المشاريع ، هو من طريق اقامة تعاون ما بين امانة العاصمة وبنك الاسكان وصندوق التقاعد ويتم بموجبه توفير التمويل اللازم لتنفيذ هذه المشاريع خصوصا وان امانة العاصمة تملك معظم المواقع اللازمة لاقامة هذه المشاريع ومشروع القانون الذي امامنا ، هو نتيجة لهذا التفكير ، حيث يوجد مؤسسة اعمار العاصمة لتحقيق اهدافها معينة ، ذات اهمية بارزة للعاصمة . وكل مواطن فيها ، تستهدف تلبية حاجات المدينة لبعض الخدمات العامة الأساسية للمواطنين .

لذلك مائتي ارجو الزميلات والزملاء اعضاء المجلس تأييد مشروع هذا القانون والموافقة عليه وفكسرا .

تمكنا منه العمل

المتعلق بالأفراد ، عندما قدم البنا هذا المشروع باسم (اعمار العاصمة) ، خيل البنا ان العاصمة تعرضت لكارثة ، والا ما هو معنى كلمة الاعمار ، وما هو معنى ان يعطى لامبار هذه المنطقة الصفة الاستثنائية وصفة الاستعجال لقانون خاص ، ولا يعني ذلك لنا ان البلديات الاخرى معيرة . وحيث انني اعرف ان مركات هذه المشاريع بالعاصمة هو ضار من النواحي الاقتصادية وحيث انني اعرف وامنتد انه وان كان مطلب تحسين مدينة عمان مطلب مشروع ومطلب جدي ، الا ان اصدار قانون خاص ليس هو في الحقيقة ما نقتضنا ، والتسول بان امانة العاصمة لا تبك الكفاية للكافية لاستخدام اموالها واستثمارها في وضع مثل هذا يمكن ان يلجئ الى استحداث هذا القانون . يمكن الرد عليه بانها في هذا القانون ، يمكنها في انشاء مؤسسة ، هي في نفس الوقت شركة ومؤسسة عامة ، وبساهمة عامة ، اي انه مخلوق عجيب نصه شركة ، ونصه مؤسسة عامة ، هذا القانون يمكن تجنيه ، ما الذي يمنع من تشكيل شركة عامة بين الاطراف الثلاثة من صندوق التقاعد ، ومن الامانة ، وبك الاسكان ، ولماذا لا نفرغ هذه العائلات او تمنح امتيازات عامة ، انني اسامل ما هي الدواعي وراء هذا القانون ، وهل هناك اجابة لهذه الاستفسارات حول هذا القانون قبل الخوض في مناقشته .

دولة رئيس المجلس

السيد عبد الله الريماوي

السيد سعيد الله الريماوي

الواقع ان هذا القانون يطرح نقاط مبدئية اوسع بكثير من رغبة الاستجابة لكل حاجات امانة العاصمة . كعقبة ولا اخل اي عضو الا راغب في ان يناقش للعاصمة امكانيات تقديم الخدمات وتوفير المال اللازم . لكن هذا القانون في ثلاث نقاط جديرة بالمجلس ان يعنى بها : الاولى ، انه يخلق مؤسسة شركة مملوكة بفضائل الزميل طاهر يخلق مؤسسة شركة توزع في النتيجة ارباح وتلك التجارة في شؤون الارض وما الى ذلك وهذا اجزاء لا بد من الوقوف عنده وقوف طويل ، هل تجيز وتقتضي المصلحة ان نأخذ بأسلوب انشاء مثل هذه الهيئات الاعتبارية من ناحية مؤسسة

يشارك فيها صندوق التقاعد والامانة ، وبذلك الاسكان . ومن الناحية الاخرى في مساهمين ، بعضين تتبع بحماية ، وتتبع بحق شراء اراضي وتجارة الاراضي ، ومش عارف ايش ، ثم توزع ارباح ، هذه نقطة انا اخشى ان تخول ، ان يخلب على المؤسسة عنصر الربح ، على عنصر الاعمار النقطة الثانية : ان عايشا لا بد من ان تلتفت كسياسة عامة ، هل المصلحة ان يترك المؤسسات لكل بلدية ، يتعلق بتطوير شؤونها وخدماتها ، بالاضافة لما هو موجود في قانون البلديات ، قانون البلديات يعطي صلاحيات ويعطي رسوم وما الى ذلك . فثاني ونسوي للعاصمة ايضا شركة خاصة ، امر يخل الى يضافي مع وحدة التخطيط لامبار البلد ، لامبار البلد لكافة جهاته ، ويكافئ مدته وقراه . النقطة الثالثة : فعلا صيغة قد تخلق نوع من التفتش ونوع من التفتش بين المؤسسة وبين البلدية لانه في نص القانون في صلاحيات وفي نص قد ينتج عنها ارباك ، الواقع اننا امتد ان هذا القانون يجب ان يناقش من زاوية ما يرمز اليه من سياسة عامة في الاعمار وسياسة عامة في نوعية الهيئات الاعتبارية او من نوع ما يخدم من امكانيات وترتيبات واري ان يحدث نوع من الحوار بين اللجنة المالية وبين الحكومة من هذه الزوايا ونؤجل النقاش بالقانون ، لبيئنا نبذل على نتيجة الحوار الذي يتعلق بالسياسة العامة في هذه النقاط .

دولة رئيس المجلس

معالي المقرر

معالي مقر اللجنة

الدكتور خليل السالم

دولة الرئيس ، فيما يتعلق بالتصريح الاخ الدكتور الزين يخل الى انه جدير بالاعتبار ، وان نجد له ايضا الاسلوب الامثل لاجراض مشروعات البلدية ، فيجب ان يفكر ، ويمكن ان يعهد بهذه المهمة الى ممثلين من الحكومة واللجنة المالية والقانونية ، لاجراض ايجاده مثله ، وهو مطلب شرعي عادل وحق ، فيما يتعلق بالقانون نفسه ، جميع الاعتراضات التي ابدلها الاخ عبد الله ، كانت موضع نظر اللجنتين مع ممثلي الحكومة في جميع المواقف التي ذكرتها وفي جميع النقاط .

لا يعني ان المجلس لا يوصي بعدم وضعها في البلديات الاخرى ، الواقع ان انشاء هذه المؤسسة في نظري هي خدمة عامة ذلك ان المشاركين فيها مثل امانة العاصمة وبك الاسكان وصندوق التقاعد ، هي قطاعات عامة ، وهي بالتالي تهم المواطنين ، فان حصلت على ارباح تثر الشكوك او الاعتراض يجري تسيرها سواء من اللجنة او من اللذين اشتركوا في النقاش لهذه المواد وبمل هذه الدراسة المصلحة لكل مادة ، يمكننا ان تكون الراي لكل مادة على حدة ، بشأن العمل الذي يمكن ان تقوم به هذه المؤسسة والخدمات التي ستقدمها .

دولة رئيس المجلس

سليمان بك ،



السيد سليمان القضاة

بالرغم من انني بغض التخطيط المجلس بعض المواد بالقانون ، ولخاصة بموضوع المادة ٣ الذي يمنح على تأسيسها مؤسسة وشركة . وهذا القانون وان كان يطالب اعمار العاصمة . لتدقيق هذا المشروع ، عدة مناقشات مستفيضة ، ولا يمنع ان يكتسب وان تؤسس مؤسسة مثل هذا القبيل ، كما انه في نفس الوقت

دولة رئيس المجلس

سليمان باشا ،

السيد سليمان ارثيه

دولة الرئيس ، الواقع اننا اريد السير بالقانون ، وعبان بلد كبيرة ومزدهرة ، وباعتقادي اي مشروع يعني ازدهار عمان ، وتوفير الخدمات لعمان والوف السيارات القادمة من المحافظات لاجاد ايضا مواقف لها ، هذه اشياء جديرة بالدراسة والاهتمام ، انا مع الاخ نايف السعد انه حول هذا الموضوع لا تفتش بعين وجدها بل تعتمد على المحافظات ، والى الزرقاء بالذات بالاستقلال ، والى مزيد من الخدمات بامتداد في بنك الاسكان هو حريم كل الخرس على امواله وايضا مؤسسة المتقاعدين ، او صندوق التقاعد وكذلك الامانة هم حريصون على اموالهم ، ولكن لي نقطة واحدة ، ان ارجعها ، هي ان الحكومة تضع اعضاء منها في مجلس ادارة هذا المشروع بالذات حتى يكون هناك سيطرة ، واطلئنا اكثر في هذا الموضوع بالذات ، والواقع نحن نطالب الامانة باشياء كثيرة ، لكن بالتالي الان اصبحت موافقة منوعة ، غالبا لا نقول ان هذا القسطنطين خطأ او صواب ، خطأ ما عيش عندنا طمسرق ، لو اجتمعت كل السيارات على الطريق ، بامتحان ان المشكلة تستعصية في هذا البلد ، واذا عدلنا



دولة رئيس المجلس

حالا . سوف يوزع ، كل المواد ستلقى عليكم طاهر بك

السيد بطاهر حكمت

دولة الرئيس ، ان النقاط التي اثيرتها ، والتي اثارها الزميل الريماوي ، نقاط تتعلق بفلسفة القانون ، وفلسفة القانون تتعلق بهاتين المادتين ، وما يعنيه حقيقة ، ولا تتعلق بقرارة النصوص ، انما النص الى قراءة النصوص مرحلة لاحقة ، لا يجوز ان تنتقل اليها قبل المناقشة واستكمالها ، لهذه النقاط ، وكانت هذه النقاط ، كما تفضل الاستاذ عبد الله الريماوي ، على جانب من الجدية والاهمية ، يستدعي ان تسبق اجابة من الجهة التي قدمت القانون ، وتستطيع ان ترد وتحدد بعض النقاط فيما يلي :

هل الطريق في انشاء المؤسسات العامة هو الطريق المختار للدولة الاردنية في تحقيق النمو والازدهار حتى يستدعي مثل مؤسسة الامعاز حتى يمكن اقرار هذا القانون ، هذا هو السؤال الاول ، والسؤال الثاني ، هل من المصلحة زيادة عدد المؤسسات العامة حتى يصبح جهاز الادارة متخففا بها لدرجة كبيرة ، في هذه الدولة الصغيرة

خدمات لهذا البلد ، واعطيانها اولوية ، لعاصمة هذا البلد ، ليكون افضل ، ولنا اؤيد السير في هذا الاتجاه .

دولة رئيس المجلس

الحقيقة جميع الاقتراحات وردت الى اللجنة باجتهاداتها الطويلة المديدة المجرى من اي غاية الا للحق ، والبدء العام والشورى ، وما اشار اليه الاخوان الريماوي والدكتور محمد مغبوب الزين وسليمان باشا ، وان جميع الاخوان اخذوا باقتراحاتهم بعين الاعتبار وفي ضوء المشكلة التي واجهتها وما يمكن ان يكون هناك من سبلطان على اي عضو بشكل عام الا المصلحة العامة ، وايضا وجدنا ان الخلاف يجد ، ايضا ، فالسير في القانون حتى نوفر شيء من الوقت لنقدم شيئا .

انسين بك ،

السيد امين اسحق

سيد الرئيس ، في الواقع كان يسهل علينا جميعا الانتهاء من هذه المناقشة المقدمة لو كانت بين ايدينا نسخة من قرار اللجنة المالية والقانونية التي عدلت المشروع على صيغة جديدة ، نحن نتحدث ونحت انطباعات الصورة التي جاءت بها بالمشروع الاصلي ، اذا كان في فرصة لتوزيع ذلك

ويعرض حاجاته التجارية . حاولت الحكومة ان تدعم امانة العاصمة ، ولكن ليس بامكان الحكومة ان تلبي رغبات امانة العاصمة ، ورغبات الناس ، لذلك اضطررنا لهذا القانون ، وجميع ما اثير في لجنة التنمية الوزارية ، واثير في مجلس الوزراء واثير في لجان المجلس الوطني وكانت الاجوبة واضحة على كل نقطة ، اذا قلنا بدنا نحل مشاكل المواطنين ، نبدنا امانة يعاونها بنك الاسكان ، وصندوق التقاعد ، استثمارهم لهذا القرض ، هذا هو لا شك اسباب موجبة ، والاستثمارات التي اثارها الاخوان من لجان المجلس الوطني الاستشاري ، اجاب عليها امين العاصمة ويمكن ان يجيب عليها الان .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ زهير ملخص .

السيد زهير ملخص

شكرا سيدي ، ان ما قدمه دولة الرئيس مع الشكر الجزيل لتفسير واضح لهذا القانون ، واريد ان اشكر الاخ سليمان باشا اارتيه لما قاله ، عمان للجميع وليست لعدد قليل من الناس ، يسكنها اكثر من اربعين بالمائة من سكان المملكة ، وارجو ان ابين ان عمان ليست الابن الملجل للحكومة ، عمان هي الام ، والجنة تحت اقدام الامهات مع الشكر ،

دولة رئيس المجلس

سليمان بك ،

السيد سليمان القضاء

نقطة نظام ، دولة الرئيس ، في المادة ٢٨ بعد مرور المدة القانونية يوزع مشروع القانون على الاعضاء بالمجلس لم يقرأ مشروع القانون علنا ، لم تقرأ توصيات وملاحظات اللجنة القانونية واللجنة المختصة عليه ، وتجري بعد ذلك المناقشة والتصويت على اي ملاحظات مابة يمكن طرحها في الختام .

دولة رئيس المجلس

وكل الملاحظات وردت ، ونبدأ بقراءة الدكتور محمد مغبوب الزين .

الدكتور محمد مغبوب الزين
دولة الرئيس ، حتى يكون الاخوان والحكومة بالصورة الواضحة ، اننا لست ضد امسائل

بمؤسسات اخرى ورغدها بالزيد منها ، انني ارجو الاجابة على هذين السؤالين ، واعتقد ان في كلامي هذا تنبيه على ما ابداه السيد الريماوي وبذلك يستحق هذا الاجابة عليه .

دولة رئيس المجلس

تفضل دولة رئيس الوزراء

دولة رئيس الوزراء

الواقع هذا الموضوع ، كان مثار اخذ ورد مع امانة العاصمة منذ سنة وثمانية اشهر وقد بدأت المشكلة ، بان لمانة العاصمة اراضي خلاء متناثرة وتلكها امانة العاصمة ، وكانت هنالك مشاريع سابقة لبناء هذه الاراضي واعمارها ، ولكن عدم وجود التحويل كان هو العائق ، لهذا التحويل ، حاول بمالي امين العاصمة ان يأخذ مساعدا ، قروض من دول ، لانه في بعض المواضيع الجدوى الاقتصادية لم تكن على المستوى المطلوب وخاصة في مواقف السيارات ، والسبب المباشر في هذا الموضوع هو ايجاد ابنية متمدة للطوابق ، لمواقف السيارات ، وبعد دراسة للجدوى الاقتصادية من الجهات المختصة ، وجد ان هذا المشروع لا يعطي ارباحا اكثر من ٧ ٪ ، ولذلك لم تقدم عليه كثير من الجهات التي تقترض ، لان الجدوى الاقتصادية كانت عائقا ، طبعما حاولت الحكومة ان لا يخرج هذا الموضوع بهذا القانون ، ولكن اصطدمت ببعض مواد القانون ، لذلك ارتؤي الى وضع هذا القانون لانه لا سبيل الا بوضعه لهذه المؤسسة الجهات التي ستستثمر وستساهم بالواقع ما حدث في مصلحة الاستثمار الا اذا خصى بقانون وهي صندوق التقاعد وبنك الاسكان ، الواقع هذا القانون ، ايضا كان في جدل ، واخذ ورد بين الحكومة وصندوق التقاعد وبنك الاسكان ، الا ان وبالرغم من ذلك اتفق على هذه الصيغة ، هذا القانون لا يعني عدم اعمار اية بلدية ، وان جميعها توجد ترابط بالامانة العاصمة ، في مناطق تجارية حساسة ، الان لم يصلها الامار ، بسبب قلة موارد امانة العاصمة هنالك مسؤوليات كبيرة وكل مواطن سواء كان في العاصمة او في خارج امانة العاصمة ، يجد ان هنالك خدمات يجب ان تتوفر لمواطني المملكة ، اي مواطن يأتي من اريد يحتاج لموقف سيارة ، يستطيع ان ينزل للسوق ، ويأخذ حاجياته

تمكين جبه الأصيل

العاصمة . لكن في رأيي ان صندوق مسرور
البلديات هو الذي ينبغي جميع المواطنين .
غيا جدا . ان يدلا من امانة العاصمة فوضع
صندوق قرض البلديات مع صندوق المتاعدين
مع بنك الاسكان . اينون للبلديات اخرى لها
نصيب .

دولة رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء .

دولة رئيس الوزراء

اجيب على الاخ الدكتور الزين على اساس
ان صندوق قروض البلديات ، ان له نظام
وخاصة انه صندوق بنفس السنه ، ينبغي ، ونبدأ
البلديات بالانقراض من هذا الصندوق وتحدد من
حسابات المستقبل ، وبعدين ، نجد ان الصندوق
خال من المصارى ، هذا الذي لاحظناه ، لذلك
الآن في دراسة لهذا الصندوق ، ويشترك فيها
البنك الدولي ، البنك الدولي الآن لا يستطيع
اقتراض هذا الصندوق ودعمه ، الا اذا امسك
الفكر فيه ككل ، ان يكون هناك دائرة اقتصادية
تدرس مشاريع البلديات ، بالامس وصلنا هذا
الشيء ، يعني البنك الدولي وضع شروط ، وبحاجة
لتطبيق هذه الشروط على البلديات ، بدليل ان هذا
الصندوق سيديم سواء من البنك الدولي او من
المال المخصص للبلديات ، حتى هناك تفكير في
ان يتحول صندوق البلديات الى بنك البلديات
ويتعامل هذا في الامور البنكية ، هذه الامور لا
استطيع ان اناقش فيها الآن او توضيحها ، ولكن
هذا الموضوع تحت الدراسة الاقتصادية .

دولة رئيس المجلس

السيدة انعام المفتي

السيدة انعام المفتي

دولة الرئيس ، عندي بعض الاستفسارات
مما اوضحه دولة رئيس الوزراء ان هذا الموضوع
اخذ وقتا طويلا بالنقاش والجدل ، وان افسد
الاسباب التي وردت الجدوى الاقتصادية لهذا
المشروع ، اود ان استفسر عن اشراك صندوق
التقاعد في مشروع جدواه الاقتصادية ليست ظاهرة
لنا بالوقت الحاضر بشكل قوي ، ومن ناحية اخرى
اود ان استفسر ، هل اسلم الطرق للإمصار هي
ان تقوم مؤسسة رسمية بهذا الامر ، انه من



الواضح ان الشركات الخاصة والقطاع الخاص
منعنا بتولى المشاريع ينجم فيها ويبرزها اكثر
بكثير ، مع الاسف الشديد من المشاريع التي
تتبعها المؤسسات العامة انا اقول هذا وبأسف ،
فهل هذا هو الاسلوب الامثل لاهمال العاصمة ،
لم ان هناك اساليب قد تكون جدواها مجالة اكثر
تكون نتائجها افضل ، يرضى عنها الجميع .

دولة رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء

دولة رئيس الوزراء

في الواقع انا اسف عندما قلت ٧٪ الجدوى
الاقتصادية لمواقف السيارلات ولكن اراضي امانة
العاصمة يستعمل بمواقف ومكاتب ، ومراكز
تجارية ، كما لو انني فكرت لو انني في مجال
هناك مند امانة العاصمة يمكنها من اعطاساء
المشاريع ليست فيه ، لكن صندوق الاقتراض اذا
ما في الجدوى الاقتصادية واذا ما في ربح منها
بتعطيش . ولو وجدنا في سوق اخر كان ما بقينا
نتنظر سنة ولثمانية اشهر . كنا قصدنا تثبتنا
الشبابسوغ بدعم مالي اخر لمانة العاصمة ،

مؤسسة رسمية ، بالضرورة ان يوافق على ان
يحول اي مشروع الا اذا كان مشروعا مربحا ،
ومربحا بسعر السوق ، متى يمكن ، نحن هدفنا
توفير خدمات ، في ظروف نقول انه متى ملائمين
فيها التمويل ، الطريقة هذه لا تمارس التمويل ،

لانه حتى يتم تنفيذ مشاريع ، لازم الفريقين
يربحوا ، ويربحوا ربحا مجزيا وبالتالي نحن لم
نحل مشكلة ، نحن انشأنا مؤسسة اضافية ،
وبالفعل زي ما حكينا من اول طريقة تكوينها في
خروج عن كونها مؤسسة تجارية ولم نحصل
المشكلة ، لانه مشاريع الخدمات الطبيعية ليست
مشاريع استثمار مجزية ، وبالعكس في اغلب
الاحيان تقديم الخدمات ومشاريع الخدمات
يقتضي خسارة ، فلا تكون قد حلينا مشكلة ،
ولا احد بالمجلس يناقش رغبة في ان يحول دون
تطوير البلدية ، بس نقول هذا القانون لازم يدرس
كوبس من هذه الزاوية .

يا سيدي في ضوء الحكي الذي حكياه ،

شوف المجلس اساله اذا كان يجب ان يمشي فيه
اولا .

دولة رئيس المجلس

يا سيدي ما هو في قرار .

امسك بك ،

السيد امين شقر

يا سيدي ، في الواقع ، ان ما فضل به
دولة رئيس الوزراء والاخوان اصحاب العلاقة في
شؤون امانة العاصمة ، سابقا وحاليا قد وضعونا
امام صور تكلي للفتاة ، بان ما تنجيه اليه وما
تنجيه اليه الحكومة من اصدار قانون خاص ذات
طبيعة خاصة لمعالجة مشكلة ذات طبيعة خاصة
امرا طبيعيا ومنطقي ، التناقض الحاصل بين
صيغة مؤسسة وشركة هو ناشئ في الاناس من
محاولة توفيقية في رأي لم تنجح حتى الان ولا بد
ان نجد في هذا المجلس وسيلة لتضخيم الوجه
بما يتفق مع قانون الشركات من جهة ومع الاغراض
التي تهر من على ايديها من جهة اخرى لذلك انا
من رأيي ان تدخل في القانون .

لحد الان لم تستطع امانة العاصمة من سنة ١٩٦٧
الامانة لا تستطيع اعمالها ، لان بلدية عمان
كانت بتلك المنطقة .

دولة رئيس المجلس

المهندس شفيق زوايده

المهندس شفيق زوايده
اذا سمح لي ، من الممكن ان اوضح بعض
التقاط والامور الواردة ، بالنسبة لهذا المشروع ،
اولا الجدوى الاقتصادية ، الذي تفصل دولة
الرئيس وذكرها هي كانت تتعلق بموقف
الشبابسوغ ، والذي حاولت لمانة العاصمة ثلاث
مرات عمله ولمعلم وجود مال بين يديها لم تنجح
لا انه كانت فائدة القروض واسهل القروض لها
٨٪ والجدوى الاقتصادية للمشروع لم تتعد ٧٪
بما فيها المكاتب والمواقف ثانيا ارجو من الزملاء
انهم يفهموا الغاية من المشروع الغاية امانة
العاصمة تلك اراضي ولا تلك مال ، امانة
العاصمة تقدم خدمات ، الخدمات بحاجة الى
فلوس ، اذا لم يكن لديها فلوس فمن اين تأتي
بالخدمات ، ثانيا ان هذه المؤسسة هي شركة
وانما مؤسسة اسما ، تدار على اساس تجارية
اذا لم يكن لبنك الاسكان مصلحة تجارية فيها لن
يشارك فيها ، واذا لم يكن لصندوق التقاعد
مصلحة تجارية لن يشارك فيها ، فوجود
المؤسسات التي هي شبه حكومية يستوجب وجود
قانون لهذه المؤسسة لذلك سيمرض هذا القانون
على المجلس فارجو من دولة الرئيس والمجلس ان
يتابع قراءة المشروع بندا بندا وشكرا .

السيد امين شقر

اذا سمحتم لي ، في رأيي انه بعد توضيح
دولة الرئيس ، في تناقض بين الاهداف وبين
الاسلوب ، ان يكون الهدف تطوير وتوفير الخدمات
لبلدية العاصمة ، امر لا يمكن ان يختلف عليه احد
قد يطالبه بالحق ان تشمل الخدمات كل البلاد ،
ولكن لا احد يختلف على تطوير الخدمات ،
الاسلوب الذي اختير انه بنك الاسكان محل كونه
بنك هو شيء جديد ، هو لا يمكن ان يوظف امواله
الا عندما يربح ، يشترك صندوق التقاعد الذي
يحكم طبيعة امواله لا يجوز ان يوظف ممتلكاته
امواله الا اذا كان سيضمن ربح ٤٪ ، ان هذه
المؤسسة التي عضو منها بنك والمضو الثاني

هكذا جاء المرحول

السيد مقرر اللجنة
الدكتور خليل السالم

قانون مؤسسة اعمار العاصمة لسنة ١٩٧٩ الفصل الاول تعريف

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون مؤسسة اعمار العاصمة لسنة ١٩٧٩) ويعمل به بعد شهر واحد من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

السيد امين شمس

عفا بالواقع انه قد تكون شركة ، ولكن شركة ذات امتياز ، هنا تختلف من مجرد شركة عادية ، تتألف بموجب قانون الشركات العادي ، لا بد من اصدار قانون الامتياز ، لذلك انا باعتقادي انه اذا تأخرنا وقتنا في موضوع كلمة مؤسسة لا يضر البحث شيئا .

دولة رئيس المجلس

انا اتول ان ننظره كله ، ويعدين نرجع معالي المقرر ، عفا
الدكتور زهير ،

الدكتور زهير ملحق

المادة ١ - كان يعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ، وجاء بعد شهر اريد ان اعرف لماذا بعد شهر .

السيد احمد الطراونة

الواقع الذي انا انا ، لانه هذه مؤسسة بدها تقوم بدها تعين موظفيها بدها تعين جهازها ، وحتى مكاتبها وتعين موظفيها بدها شهر ، اما من اول يوم يصدر بالجريدة الرسمية يتعدوا على الكراسي وانهم قاموا يشتغلوا ، بدها فرصة شهر حتى تبدأ هذه المؤسسة او الشركة التي تقدر تحضر نفسها ، عندها يبدأ العمل بالقانون ، الشهر ضروري لهذا التنظيم الدكتور خليل السالم

المادة ٢ - يكون للكتبات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها اذناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك : -

الامانة : امانة العاصمة
المؤسسة : مؤسسة اعمار العاصمة
المجلس : مجلس ادارة المؤسسة

دولة رئيس المجلس

موافق على هذا النص ، شكرا

السيد المقرر

المادة ٣ - تؤسس في الملكية مؤسسة تسمى (مؤسسة اعمار العاصمة) ، كشركة مساهمة عامة محدودة تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي والاداري ، ولها بهذه الصفة ان تمارس جميع الحقوق والتصرعات المنصوص عليها في هذا القانون وان تناقض وتناقص وتقوم بجميع الاجراءات القانونية والقضائية المتعلقة بها وان تنيب عنها في ذلك اي محام توكله لذلك الغرض .

دولة رئيس المجلس

سلمان بك ،

السيد سلمان القضاء

في الواقع ان هناك تحفظ على التسمية على ازدواجية التسمية ، كشركة مساهمة عامة لا مجال لعرضها هنا ، وتعطي دلالة غير صحيحة على غير مسمى ، التسمية هي مؤسسة اعمار العاصمة ، لكن لا يمنع ان نضع في احكام القانون فيها بعد ان هذه طريقة عمل ، لما تترشح شطب عبارة كشركة مساهمة .

دولة رئيس المجلس

معالي عبد الله بك

السيد عبد الله الريماوي

انا مع الاخ سلمان ، والسبب اخر ، شركة مساهمة عامة محدودة المسؤولية ، هذه بحكومة بقانون الشركات الذي يحدد تديش عدد الاعضاء وكيف تطرح الاسهم ، وما هي نسبة الاسهم التي تطرح بالسوق ، وبالتالي حتى ينطلق القانون للشركات لا يجوز بقاء هذه العبارة ، ولنا مع الاخ سلمان بوجوب شطبها .

دولة رئيس المجلس

اذن هناك اقتراح من سلمان بك ، ونسئ عليه السيد عبد الله الريماوي بشطب عبارة كشركة عامة ، محدودة ، تفضل امين بك ،

السيد امين شمس

هل لنا ان نرجو رئيس اللجنة المالية ان يوضح الكيفية التي توصلت اليها اللجنة في اقرار هذه الصيغة الازدواجية .

تنظيم الامانة والتي تتفق الامانة والمؤسسة على تنفيذها .

دولة رئيس المجلس

زهير بك ،

الدكتور زهير ملحق

سيدي ، انا اريد ان اخالف هذا النص واطلب الفاء كلمة البلدية ، وان تبقى كما جاء في النص الاصلي من الحكومة ، وتطوير الخدمات ضمن منطقة بلدية مبان ، من دون البلدية ، لانه ما في مصلحة لمصندوق التقاعد وبناك الاسكان في ان يقوم بخدمات بلدية او ينمي خدمات بلدية مثل مجاري او مياه ، او دخل موقع ماله مصلحة ، هذه خدمات بلدية تقوم بها امانة العاصمة ، غلبيها خدمات بنون بلدية ، كما جاء في النص الذي جاء من الحكومة ، هو الاضبط .

السيد مقرر اللجنة

الحقيقة ان وضع كلمة بعض الخدمات البلدية العامة ، جرت ايضا بعد نقاش طويل باللجنة ، والهدف ان يقتصر اهتمام المؤسسة على الخدمات اصلا وليس على اي نوع من الخدمات ، هي الخدمات التي يمكن ان تقدمها الامانة ، او التي هي ضمن نطاق عمل الامانة ، ولذلك كان الاصرار على وضع كلمة البلدية في اللجنة ووضعت بالبلدية وبالعامة لتأكيد هذا النص ، ولذلك اذا كان ان تبقى المشروعات دون اية صفة بالحقيقة ليس هذا الهدف من القانون ، ومن هنا التأكيد وستكون هناك وجوه اخرى عندما ندرس القانون لنعزل هذا المعنى .

دولة رئيس المجلس

سلمان بك ،

السيد سلمان القضاء

سيدي ، انا اريد زهير بك ، بانه تشترك الخدمات البلدية العامة ، افضل لانه في خدمات ذات مفهوم تجاري سواء انشاء مساكن شعبية او مواقف هذا جزء من الخدمات العامة ، ولذلك اري ان اتول بلاش تحدد خدمات البلدية .

دولة رئيس المجلس

احمد بك الطراونة ،

السيد احمد الطراونة

هذه المؤسسة لها صفة منفصلة من امانة

دولة رئيس المجلس

معالي رئيس اللجنة ،

السيد مقرر اللجنة المالية

الواقع ان اللجنة كانت متقسمة في هذا الامر وكانت ترى ايضا انه هناك تناقضا ذاتيا بالقانون بين فكرة المؤسسة والشركة ، جري تصويت لم ينجح ، الا باغلبية ضئيلة فيها يتعلق بالاحتفاظ بعبارة كشركة عامة محدودة ، الا انه فيها بعد ايضا جرى بحث مستفيض ايضا ومرة ثانية وبعد توزيع هذا القرار على الاخوان ووصلنا الى ان نتقدم باقتراح الى هذا المجلس بشطب هذه العبارة ، وهذا ما تفضل به الاخ سلمان وبما انه اكتسب الان صيغة اقتراح ، بشطب هذه العبارة لثاني من هذه المؤسسة تلك الازدواجية التي لا نحتاج اليها ، ولذلك انا اؤيد شطب العبارة ، ولؤيد المجلس بذلك .

دولة رئيس المجلس

معالي ابو هشام

السيد احمد الطراونة

انا مع الاخوان الذين يتكلموا عن الازدواجية وحتى لمصلحة هذه المؤسسة ان تشطب هذه العبارة ، لانها ستوجد لها اشكالات ، ومن ناحية قانونية لا يجوز ان تكون مؤسسة وشركة في آن واحد لان لدينا قوانين لمؤسسات لها وسائل واهداف وطرق ، ولدينا قانون للشركات لها وسائل واهداف وطرق ، ولذلك لا يمكن الجمع بين ان تكون مؤسسة وشركة في آن واحد ، والاكثر من ذلك انه حتى لو قبلنا ذلك فان شركة مساهمة عامة لا يجوز ان تكون الا اذا طرحت الاسهم ، ولذلك انا مع الاخوان اختصارا للوقت بان تشطب عبارة ، مساهمة عامة .

دولة رئيس المجلس

والحكومة ايضا موافقة ،

لأن المجلس يوافق على شطب هذه العبارة

الجميع ٢

موافقون .

السيد مقرر اللجنة

الفصل الثاني

اهدافها واعمالها

المادة ٤ - تهدف المؤسسة الى توفير وتطوير بعض الخدمات البلدية العامة ضمن حدود

العامية فيجب ان تنفذ الوسائل او الاغراض التي تهدف اليها هذه المؤسسة ، الخدمات المطلوبة هنا هي الخدمات التي لامانة العاصمة ، اما اذا اطلقتها فقد تنولى هذه المؤسسة البريد او تنولى التلفزيون او تنولى خدمات اخرى ليست من متطلبات امانة العاصمة ، نحن وضعنا هذا القانون استثناء ، وخدمة لاعمير العاصمة وليس لغير اعمير ، عندما نقول امانة العاصمة بتسيده بقانون البلديات ، هذه الخدمات التي تقدمها امانة العاصمة ، مع العلم ، ان في القانون نواحي اخرى تخرج عن الخدمات وهي النواحي التجارية فيه كلكية الشقق او الفنادق ، لكن الخدمات كخدمات يجب ان لا تقوم هذه المؤسسة الا بالخدمات المطلوبة من امانة العاصمة بموجب قانون البلديات .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ طاهر حكمت ،

السيد طاهر حكمت

انا مع ابقاء القيد بطريقة اقتراح الدكتور خليل ، وذلك بان ابقاء هذا القيد ينجم مع الحكمة من اقرار هذا القانون ومع طبيعة المؤسسة العامة ولا يجوز سحب خدماتها بحيث تصبح لافراض الفائدة ، ولذلك ابقاء القيد على الخدمات .

دولة رئيس المجلس

عبد الله الريماوي ،

السيد عبد الله الريماوي

الاهداف الملائمة ، التي تتعلق بالاهداف سواء للمؤسسات او للشركات مادة على غاية الاهمية . لانه بعد اقرارها وبعد التطبيق اي خروج على الاهداف ، يعتبر عمل غير قانوني من قبل المؤسسة ، من البداية نحن قلنا ان القانون كله فيه مقدار من الميثاق والتمتع ، لكن اذا تركت الممارسة ، مطلقا كما يرغب الاخ زهير بك فمعنا ينفي كل السبب الموجب للقانون ، ويغري من الان انه يكون واضح للمجلس وللحكومة ان هذه المؤسسة هدفها بحدود في اعمار العاصمة من حيث الاشتراك في توفير بعض الخدمات التي تنفق المؤسسة مع الامانة فيها ، يعني اذا في تنفيذ اكثر ، ومن هذا لا نستطيع ابداء الصورة العامة .

دولة رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء تنضل

دولة رئيس الوزراء

المادة (٤) التسمية ، نلاحظ انها تحدد الهدف كما هي موجودة في القانون ، النص القديم يقول : تهدف المؤسسة الى توفير وتطوير الخدمات ضمن منطقة عمان وذلك ،... يعني في اشارة لتوعية الخدمات ليست خدمات نظافة ولا تحديد مجاري ولا دفن موتى ،... بل لاختلاف وادارة المنشآت العقارية والصناعية وغيرها من المنشآت او ما يتفرع عنها ، ومن ثم اتت المادة ه توضح ما جاء في المادة - ٤ - تشاك وتسلسل ناتي ونقول ، املاك الاراضي ويبيعها ... في المادة - ٦ - نقول ، تعمل المؤسسة ضمن اسس تجارية سليمة ، وتسمى لتسديد نفقاتها والتزاماتها ، الاخرى من مواردها الخاصة وتحقق الربح لمساهميها يعني هنالك تكامل .

السيد مقرر اللجنة

يا سيدي ، في المادة - ٤ - التصحيح الذي جاء في القانون الذي ورد من الحكومة ، اخذنا عليه التعديلات الثلاث التالية ، التعديل الاول : اتنا عرفنا الخدمات بانها هي الخدمات التي تقع ضمن اختصاص بلدية امانة العاصمة ، وصار في هنالك اصرار على ان هذا النوع من الخدمات يجب ان تعنى بالخدمات عملا ، ثانيا : بدلنا منطقة مدينة عمان الى ضمن حدود تنظيم الامانة باعتبار انه اشبه علينا كانه منطقتين مختلفتين ، وشطينا من العبارة ، من المادة ، بالبناء وامتلاك الخ ... باعتبار ان هذه وسائل واقتضاه في الوسائل بالمادة - ٥ - التي تنص في تحديد الامانة ، وانظر ان هذه الخدمات يجب ان يتم الالتئام عليها بين الامانة والمؤسسة ، يعني بتي الامانة هي صاحبة الزايم فيما يجب ان تكلف به هذه المؤسسة من خدمات .

دولة رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء تنضل ،

دولة رئيس الوزراء

ارجو ان اوضح انه مستعجلة الكلام بان هذه المؤسسة بشتم تنظيم تعليماتها من الامانة

يبرر بقاء الخدمات البلدية لانه هي التي تعطى المؤسسة او تنفق مع المؤسسة على القيام بهذا العمل ، اذا كان هذا العمل بالاصل ليس من اختصاص امانة العاصمة فهي لا تستطيع ان تعطيه ، لان غايد الشيء لا يعطيه ، تعطي الاشياء التي هي من صلاحيتها ، ان قضية وجود عبارة (خدمات البلدية) امر ضروري ، والنص بهذا الشكل لمصلحة الامانة ، ولمصلحة المؤسسة كي لا يلزم بطرح خدماتها في عطاءات .

دولة رئيس المجلس

السيد نائلة الرشيدان

في هذا النص قيد لهذه المؤسسة على اساس انها تقوم عبر اسس تجارية بحتة ، حتى لا تكون كل المشاريع التي تقوم بها كلها مشاريع تجارية بحتة يجب ان تكون من ضمن هذه الاسس التجارية لتقديم وتوفير الخدمات التي هي من الخدمات البلدية .

دولة رئيس المجلس

معالي وزير المالية ،

معالي وزير المالية

لضيق الوقت وحتى نختم في الشرح قضيتنا هذه التي نتكلم عنها ، امضينا سنة وثمانية اشهر ونحن نعد لهذا المشروع المطروح بين ايديكم ، والذي فيه كل الدلائل التي تشير الى ان هذه الهيئة تجارية قائمة على اسس تجارية . صندوق التقاعد ، الحقيقة جساء (مش بخاطر) يعني نحن جئنا مرغبين للمساهم مع بنك الاسكان والامانة ، لتقوم في توفير وتعمير الاراضي الخلاء لامانة العاصمة ، هذه المؤسسة ان تكون بديلا لامانة العاصمة ، ان تقوم بتوفير الخدمات المطلوبة للمواطنين سكان امانة العاصمة والوافدين عليها ، هذه مؤسسة تقوم باحياء واستثمار الاراضي التي تملكها الامانة ضمن التنظيم لتحقيق ارباحها للمساهمين بها وهي كما وردت بالقانون ١٢ ٪ ، والمبدأ وارد ، دولة الرئيس قال ، انه اذا ارادت او رغبت ببناء تشييد مؤسسة مماثلة لتوفير وتطوير اراضيها المملوكة لها ، سيكون صندوق التقاعد وبنك الاسكان ، على اتم الاستعداد للدخول بصيغة

في مجلس ادارة ، مستقل ، مساهمة الامانة اصلا في مساهمات فيها ، له اراضي ، أصبحت الامانة لها اراضي ، فعندما تساهم امانة العاصمة في اراضيها ، لهذا المجلس مجلس ادارة مستقل ، أصبح له اراضي مساهمة فيها امانة العاصمة وبمعناها هو الذي يحدد الاسلوب لاستثمار هذه الاراضي ، اذا كان هناك رأي معين للامانة ، انه ليس تجاري وليس فيه خدمات ، برأيي ان هذه المادة في هذا النص ، ويصبح القانون عديم الفعل عندئذ وبمعناها نقول وبالنسبة لصندوق التقاعد وبالنسبة ايضا لبنك الاسكان ، بنك الاسكان وصندوق التقاعد ، غايات تجارية بحتة اذا اوجدت الامانة لهذه الغايات التجارية لهاتين المؤسستين ، لا يمكن تقديم خدمات في هذا الطريق ، ولذا فهي تسترد اراضيها وتقدم الخدمات ، ولذلك الامانة ترى ان هذه الخدمات خدمات بلدية ...

دولة رئيس المجلس

دولة الرئيس ، الذي حصل عندنا انه مثلي الصندوق وممثلي بنك الاسكان ، قالوا ووجدوا ان في هذا النص سلامة الرأي ...

دولة رئيس الوزراء

اذا ممكن ان نؤجل هذه المادة .

دولة رئيس المجلس

معالي ابو هشام

السيد احمد الطراونة

في لها تفسير ، المقصود من هذه المادة انه جعل المؤسسة طرف بها بيه امانة العاصمة كمساهم وجعل امانة العاصمة طرف اخر مكانه تعديل لقانون البلديات ، عندما يكون لامانة العاصمة خدمة ان لا تحيل هذه الخدمة بالطرق المنصوص عليها في قانون البلديات انما تحيلها بموجب هذه المادة ، بان تقوم المؤسسة بهذا العمل ، لكنها لزمته للمؤسسة تلزم ، يعني هنا خدمة عندما امانة العاصمة تريد ان تقوم فيها ، بدل ما تعطىها بمناقصة او تطرحها في عطاء ، ثاني وتتلق مع المؤسسة للقيام بها ، لكي يكون هذا ممكن يجب ان يوضع نص لان قانون البلديات عندها يمنحها من القيام بهذا العمل ، التغطية الثانية : ان امانة العاصمة لديها خدمة ، وهذا

مماثلة وعلى أساس دراسة تقديم مشاريع مماثلة لذلك أرجو أن يكون رأيي واضحاً وهو نفس رأي الرئيس ، واتصور أننا حاولنا إصدار المشروع بأي طريقة ، وشأنها شأن أي مشروع تجاري ، وذلك لتقديم خدمات وليس خدمات بلدية ثانية وشكراً .

السيد مقرر اللجنة

الحقيقة أن النقطة التي يقولون بها كل الاخوان وكل ما قالوه ، كان بتوصية اللجنة ، والتفسير الذي نضمة المادة الجديدة هو التطبيق العملي السليم ، لما فكرت به الحكومة من حيث التطبيق ، يبقى السؤال ، هل ستبذل المؤسسة جميع الاراضي الخلاء التي تملكها امانة العاصمة الجواب لا ، لأن بعض الاراضي الخلاء حدائق عامة ، بعض الاراضي يمكن أن يبنى عليها مستشفى أو مدرسة ، إذن نحن سننكسر بالشروعات المحددة ليستطيع رأسمال المؤسسة أن يغطي انشائها ، من حيث رأسمال المؤسسة يعني لا يمكن أن يفرض على الصندوق أو بنك الاسكان اراضي لا تصلح لاقامة مشروع ، إذن في عندنا الأرض التي ستدخل في رأسمال المؤسسة عينا بكلفة المشروع ، وهذه مستقر ، ووضعنا اللجنة اسلوباً لتقديرها ، بحيث يكون لبنك الاسكان رأياً لافيات التقدير ، ثم المشروع يجب أن يتفق عليه ، سواء في مجلس الإدارة ، بعد تحويل الأرض أو قبل تحويل الأرض ، بين الامانة والمؤسسة ، يعني الذي اقله ان الامانة اذا حولت جميع الاراضي ، لا يستطيع الصندوق ولا بنك الاسكان أن يقبل جميع هذه التحويلات بالامان العالية ومن هنا اتفق أن تقدم اولاً خدمات بلدية عامة ، ثانياً ضمن حدود منطقة التنظيم ، ثالثاً أي مشروع يتم على هذه الاراضي ، يكون بالاتفاق على أنه ينقل من قبل المؤسسة ثانياً ما أبدت جديد من خارج مفهوم النص للقائسون ، وهو التطبيق العملي للقانون .

الدكتور زهير بلحس

الدكتور زهير

الدكتور زهير بلحس
سيدتي ، هذه المرة الثانية ، بعد تفسير

دولة الرئيس ، ومعملي وزير المالية اعتقد أن الكلام صحيح وأنه مفهوم هذه المؤسسة وجهدها سيذهب سدى ونحن نضيع وقتاً، نرجع للمادة الرابعة ما قاله الدكتور خليل السلام ، بالنسبة للاراضي من قال كل اراضي امانة العاصمة ستفرض الى هذا الصندوق ، أو هذه المؤسسة من قال ذلك ، في بعض من الاراضي موجودة تملكها امانة العاصمة ، في ثلاث مناطق بالتحديد ، في شارع سقف السيل ، في شارع الأمير محمد ، في حي الشابسوغ ، الآن نخط هذه القطع ، ستفرض الى هذه المؤسسة ، أما الحدائق ستبقى حدائق ، والطرق ستبقى طرق ، والمقابر ستبقى مقابر ، يعني هذه مواضع ليس لها علاقة بالموضوع وإذا تغير النص وأصبحت خدمات بلدية عامة ، أنا كصندوق تتعاقد ما هي مصلحتي ، وكيف اسكن ما هي مصلحتي انحل في الخدمات البلدية العامة ، ليس لي علاقة ، ولا مصلحة . لذلك أرجو ، أن نرجع الى نص الحكومة ، وهو النص الصحيح والسليم حتى تقوم هذه المؤسسة بأعمالها على خير وجه .

دولة رئيس المجلس

السيد عبد الله الريماوي

السيد عبد الله الريماوي

مرة أخرى يؤكد النقاش ، وبصفة خاصة ما ورد على لسان دولة الرئيس وأفيد وزير المالية ، أن هناك قبة اضطراب في فهم هدف المؤسسة وتحديد طبيعتها وثانياً : إذا كان المقصود أن تبني كلمة خدمات مثل ما هي بالمادة — ٤ — كلمة خدمات معناها العام تعني بالخدمات التي بمستوى بلدية ، والخدمات التي بمستوى خدمات حكومية ، يعني ممكن نسوي لنا تلفزيون ، ممكن نسوي لنا مدارس أحسن من مدارسنا ، خدمات بالمعنى العام لا ينبغي أن تترك لأنه يعني كل الخدمات ، فنوا الذي ما قاله الرئيس ، أنه حددنا كلمة خدمات بالثشاء والبنشآت والمنشآت العامة ، هذه وسيلة ، وليست خدمات ، أما إذا أيضاً من المقصود أنه بنك الاسكان ولا الصندوق التناغمي ، يأتي ويشترك ليحل للبلدية مشاكلها في الخدمات البلدية ، نكأنه الذي ظلمنا منه شظية محددة ، هذه المؤسسة هدفها ، أعمالها اراضي الامانة التي توافق الامانة على أعمالها

دكتور موفق الفواز

اقتراح إلغاء جملة (بلدية عامة) .

دولة رئيس المجلس

السيد سليمان بك

السيد سليمان القضاة

ان ادارة هذه المؤسسة مجلس المؤسسة ليست خلفا للامانة . هذه المؤسسة كلها ليست خلفا للامانة ، الذين ، اذا اخذنا بالنص الذي وضعته اللجنة ، نجد أنه صار في تعارض في اللجنة بين المادة — ٤ — والمادة — ٥ — والتعارض بين المادتين واضح ، فلما ان تأخذ بنص الحكومة أو النص الذي يقول وهو النص التالي (الى تطوير وتوفير الخدمات المبينة في هذا القانون) .

دولة رئيس المجلس

طاهر بك

السيد طاهر حكمت

انني اود ان اعود الى نقطة قانونية ، وهي ان ابقاء المادة الرابعة ، اي النص الذي طرحته اللجنة اي مع بقاء وجود جملة الخدمات البلدية العامة) ، يعني أن هذه المؤسسة ، سيتمتع عليها القيام بأي عمل خارج نطاق الخدمات البلدية العامة ، فهل هذا هو المطلوب من ذلك الواقع ذلك ، اذا استطاعت المؤسسة ، أو تطاولت في خدماتها الى موضوع يتجاوز موضوع الخدمات فيستطيع أي مواطن أن يرفع مستوى لاحتياط تصرفاتها ، مع وجود اثبات الموائع في المادة الرابعة ، ولذلك أرجو أن ندرك ما هو المطلوب من مجالات المؤسسة .

دولة رئيس المجلس

السيد شمس

السيد امين شمس
من كل ما قيل أصبح واضحاً بشكل لا يقبل أي تاويل أن هذه المؤسسة ، استطاعت أن تاتي بمبولين لتنفيذ عمليات أعمال العاصمة حيث تعجز الامانة عن ذلك ، إذن بهذه المؤسسة ينبغي أن تعني بفرصتين في هذا المعنى . الفرص الامتاري بما يشتمل عليه من بعض الخدمات والفرص الاستثماري الذي يمكن الممولين من الاستثمار في عملية التمويل . هذا الموقف ينبغي ، يتضح في

لغاية تقديم بعض الخدمات البلدية الاضائية للمواطن ، اذا كان هذا المقصود هو المقصود... عفاً ، يعني اذا المقصود ان تشكل مؤسسة ، أعمال بعض الاراضي المملوكة للامانة ، والنسبي سوف نشترك فيها برأسمالها العيني ، نقول بصراحة ، هدفنا أعمال العاصمة بعض اراضي العاصمة ، بغاية الاسهام في المزيد من الخدمات البلدية ، بحيث اذا جاءت ، تعمورها وتبني بنائية لتقديم خدمات الكراجات ، تكون من خدمات البلدية ، وإذا تبني بنائية لمدرسة نقول لها المدرسة ليست من اختصاصاتك لذا ، نحن بين امرين ، إما أن نؤجل الموضوع لينها يحدث مزيد من النقاش مثل ما تفضل دولة الرئيس ، أو نحدد الهدف بهذا الشكل ، نهدف المؤسسة الى أعمال بعض ممتلكات البلدية ، لغاية الاسهام في توفير الخدمات البلدية .

دولة رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء تفضل .

دولة رئيس الوزراء

الحقيقة ، ما ذكرته بالمادة الخامسة سابقاً يحقق الاهداف وهي واضحة والقانون ليس فيه أي غموض ومواد صريحة ونصوصها واضحة ، الموضوع ذكرته وكرره معالي الوزير ، فإذا استمر مفهوم المادة الرابعة والمادة الخامسة هكذا فيصبح هذا القانون لا يخدم اهداف المؤسسة في أي شيء ، يجب أن نفرق بين امانة العاصمة وبين قانون المؤسسة ، هذا القانون هو للربح وان تكون المؤسسة منافسة للقطاع الخاص وتعنى المؤسسة من ضريبة الدخل وضريبة المسكنات ، هذا الكلام غير وارد ، لأنه ما زاد من ١٢ ٪ للامانة ، لذلك لا تنافس مع القطاع الخاص وهذا مقابل الاعفاء من الضريبة ، وجرى نقاش بهذا الموضوع ، لأنه غالبية الضرائب تذهب لامانة العاصمة ، والتي هي ضريبة مسكنات ، امانة العاصمة أيضاً تأخذ دور آخر وهو القيام بخدمات بلدية ، كالمقابر والحدائق ، الخ ومن الجائز أن بعض الاخوان الأعضاء لم يدركوا ما هو المفهوم ليس هناك هدف على إيجاد خدمات بلدية .

المادة - ٤ - ليست الخدمات البلدية غفط ، لم يكن منصوباً على الخدمات البلدية في يوم من الأيام أن تكون مسؤولة عن بناء كراجات وأبنية لهذا الغرض ، ولكن الحاجة انشأت وضعا أصبح يتطلب هذا : وستجد الامانة في يوم من الأيام حاجتها ، لخدمات من انواع مختلفة ينبغي أن توضح بأن لهذه المؤسسة هدف استثماري محدد ، شكله منصوب عليه بالقانون ولها غرض اعماري وثانين خدمات في حدود امانة العاصمة .

السيد مقرر اللجنة

سيدي الرئيس . الخلاف يتصل اصلا ويجوهره مع الفقرة - ب - من المادة - ٥ - ، الفقرة - ب - من المادة - ٥ - دعونا نقرأها ونفسرها : « ابتلاك واستأجر وتأجر وبيع واستأجر مختلف انواع المشاريع العقارية والصناعية والمشاريع الأخرى بما في ذلك تشييد المباني كالمكاتب والمخازن والفنادق والشقق ومواقف السيارات ، والأسواق التجارية - وهنا الفقرة المهمة في هذه المادة - على أنه يتمتع على المؤسسة القيام بأي من ذلك إلا إذا كان جزءا لا يتجزأ من مشروع الخدمة العامة ، الذي تنفذه المؤسسة » هذا النص له سببان السبب الاول التيد الذي وضع على المؤسسة في نهاية الفقرة - ب - من هذه المادة كان واضحا ، انها هذه المؤسسة يجب أن لا تكون منافسة للقطاع الخاص أن هذه المؤسسة معفاة من الضرائب ، ومن ضرائب المستغلات ومن ضريبة الدخل ، ومن اية ضريبة أخرى ، ولذلك فإن تحديدنا في هذه النقطة طويلا ، ووصلنا الى هذه المعادلة التي قبلها جميع الأشخاص الذين ملأوا الصندوق ، وملأوا بنك الاسكان وملأوا الامانة ، من أن الهدف هي ائبنة ذات طبيعة خدمة عامة ، أما لغرض أن نجعل هذا المشروع مجزيا قليلا ، يمكن أن نضيف اليه بعض الأبنية التي تشكل جزءا منه . وبذلك يمكن زيادة اربحية المشروع فإذا أثبتت المؤسسة مراتب للسيارات ، وأمكنها أن تبني طابقين من المكاتب وسوق من الدكاكين والمخازن ضمن المشروع لزيادة اربحيته ، منفذ يمكن أن تكون بذلك على أساس أن هذا الجزء لا يتجزأ من المشروع ، إذا بنت سوق تجاري ، وأرادت أن تبني فوقها شقق أو أن تبني فوقها مكاتب ، منفذ تستطيع أن

تفعل ذلك لزيادة اربحية المشروع أما عندما تبدأ ببناء شقق أو بناء فندق أو مصنع لهذا ما قلنا بأن المؤسسة يجب أن تمتنع عنه كثيرا ويجب أن تترك هذا العمل للهيئات المختصة بهذه الاعمال ، لأن هذا ليس جزءا من اعمال امانة العاصمة بالاصل العلاقة التعاقدية في هذا القانون مثل القانون الذي واقتناح عليه على قرض (الأوبيك) الامانة بحاجة الى مال ، والمولدين هم صندوق التقاعد وبنك الاسكان ، نحن ننظم علاقة بينهم لاغراض تنفيذ مشروعات الامانة التي من واجب الامانة القيام بها ، وليس لاغراض بناء مشروعات تجارية اربحيها عالية ، يعني الخيار ليس بمستويات اربحية ، وانما الخيار بين مشروعات الخدمة المعنية وبين هذه المشروعات ، هذا هو مفهوم اللجنة للقانون ، إذا هذا ما اتفقتنا عليه ، الحقيقة أنا بغض مندئذ أن ننام على القانون لاغراض المزيد من الدراسات ، أما إذا ما اتفقتنا على هذا المبدأ مندئذ تكون مختلفين كليا .

دولة رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء . . . تفصل .

دولة رئيس الوزراء

أنا اولفق ما قاله معالي الاستاذ خليل من أن الاتفاق على هذا المبدأ هو الأساس وهذا القانون سار على هذا الأساس ، ولذلك فإن تغيير المادة - ٤ - يناقض هذا القانون ومن ثم إذا استمر النص الذي تلاه الاستاذ خليل في مطلع الفقرة - ب - ماقتراح اللجنة المالية فيه مساهمة ب ثلث تعلى نفسها ، أما ضريبة الدخل وضعت حدا أعلى ١٢٪ . هذا المبدأ واضح جدا في القانون كما جاء من الحكومة . أرادت اللجنة أن تغير هذا المبدأ ، فيجب أن نعتري بذلك ، نقول أن تغيير هذا المبدأ لا يخدم المؤسسة .

دولة رئيس المجلس

كمال بك ،

السيد كمال الدجاني

كان اتجاه اللجنة القانونية حول شكل المادة الرابعة ، أن المادة الرابعة كما ورد نصها من الحكومة يجعل هناك منافسا جديدا ، في الصناعة تستطيع فتح أي مصنع ، تستطيع فتح أي منفق .. خدمات مندفعة الخ ... وقد كان موقف

الخدمات ، أصبحت اسم بلا معنى . إذ أن المؤسسة حسب ما شرح دولة الرئيس ، تقوم بإنشاء وامتلاك وإدارة المنشآت العقارية والصناعية وغيرها من الخدمات ، إذا لازم تشطب كلمة - خدمات - من المشروع الأصلي لأنه لا يوجد خدمات وإذا كان هناك خدمات فهي متعلقة بأمانة العاصمة وقد غسرتها اللجنة وشرحتها وكمثال بسيط وهو بعض الخدمات .

دولة رئيس المجلس

دكتور زهير ملخص

الدكتور زهير ملخص

يا سيدي أنا اخطف مئة بالمئة مع من يقول انه هذه منافسة للقطاع الخاص . وأن هذه المؤسسة سوف لا تقدم أي خدمات عامة ، وستنكم ببساطة نحن نتكلم بشكل عام .. ببساطة جدا ، أمانة العاصمة ، تعطي تراخيص لأقامة فنادق ، والفندق خاص ، والمؤسسة معفاة من الضرائب ومن ضريبة الدخل والمستغلات ، لكن يمكن أن لا يوجد الاتفاق واحد أو اثنين من الفنادق التي أثبتت حديثا . أمانة مواصلات للسيارات ، أو قدمت مرافق عامة نسيجه بالمرأهض - ، تفكر لها المدينة ، عندما تقيم شركة كبيرة وليست بعيدة هنا على الدوار الثالث عمارة بعدة طبقات ، يعني عمارات مرتفعة من عدة طبقات ، وتطلب منها أمانة العاصمة ويشروط الترخيص ، أن تقيم مرائب للسيارات ومواقف للسيارات ولا تلزم بهذا الأمر وتستفيد هذه المؤسسة عندما تقوم بهذا المشروع سيكون للخدمة العامة ، الذي هو موقف للسيارات أو مرافق عامة كالمراحيض أحد الأشياء الأساسية التي تقدمها ، ستلتزم بها ، دائما القطاع الخاص يتناسى بسرعة ، ويفتش على اربحية السريعة لكن المؤسسة ستربح ، ولن تترك بالدرجة الأولى انها ستفكر بأربحيها ، وهو أن تضع حدا أعلى ١٢٪ ، ولا أعرف إذا في مجال البحث ، ولكن أريد أن اطرح اقتراحا للتصويت على المادة - ٤ - التي جاءت من الحكومة ونوافق على الموضوع كما جاء على هذا الشكل ، وإذا لم يكن على هذا الشكل لمعلا لا مانعة من هذه المؤسسة إطلاقا وشكرا .



اللجنة فيه عند ذلك وقد وافق عليه ممثلو الهيئات التي تشترك في الصندوق ، ما وافقوا مرغمين ، لكن اتجاه اللجنة عند هذا الموضوع ، يقال انه يتوجب البحث فيما يلي ، خدمات بلدية ، ضمن قانون البلديات يضاف لها أشياء حتى تستفيد ...

دولة رئيس المجلس

... لتصبح مريحة ...

السيد كمال الدجاني

... ولذلك على هذا الأساس نحن لسنا متفقين عليه .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ حجازي ،

السيد عبد المجيد حجازي

يا سيدي ، انطلقت اللجنة من تعديل المادة - ٤ - مما جاء في المشروع الأصلي للحكومة ، الحكومة ذكرت كلمة - خدمات - ، لحسب ما غسره دولة الرئيس والمشاريع التي ستقوم بها المؤسسة الجديدة ، لا أرى أنه بقى أية خدمات أصبحت مؤسسة عقارية كأي شركة عامة إذا سيطرنا كلمة خدمات وميناء ما هي

شركة عامة

دولة رئيس المجلس
القرار تفصل

السيد يقرر اللجنة

سيدي الرئيس ، يبدو انه من الضروري مرة أخرى توضيح معنى المناسبة للقطاع الخاص لان اللجنة اخذت وقتاً طويلاً ، في مناقشة هذا الموضوع ، وحتى الذين قالوا برد المشروع ، ان هذا المشروع مشروع تجاري ، بحت ، ولا يجوز له ان يدخل السوق على هذا الاساس . المناسبة اين تأتي ، لو فرضنا ان امانة العاصمة على سبيل السيل مكاتب وشقق ومخازن ومكاتب الخ وبالقرب منها عبارة مماثلة لتباني النتيجة ان الاجرة بالمثل بالتر المربع بالاولى هي ٢٠ عشرين ديناراً ولا يدفع ضريبة ولو حق ١٢٪ او اكثر ، بينها في العبارة المجاورة او بعيدة عنها خمس متر لا يستطيع ان يؤجر بثلاثين دينار المتر ولا يحقق قدرًا مماثلاً من الربح . اذن اصبح في مقدور هذه المؤسسة ان تؤجر وتستاجر وتستغل مواردها بسرمة ومنافسة للقطاع الخاص ، اذا كان هذا هو الهدف فافترض انه يجب ان يكون هذا للمؤسسة

دولة رئيس المجلس

اسف انني ارد على كل موضوع ، وابنيه على حقيقته ، ان امانة العاصمة تستطيع ان تقيم اي فندق ، ايما تشاء ولا تدفع اي ضريبة او موقف ، وبمعرفة من ضريبة المسقات والدخل ، الان نحن لم نحدث شيء جديد ، نحن احضرنا تمويل فقط ، اما ان نقول ان هناك مزاحمة للقطاع الخاص فهذا بعيد عن الواقع كل البعد ، انما يستطيع ان يقول انه اذا استمر النقاش هكذا في حلقة مفرغة . . .

دولة رئيس المجلس

. . . لاهيته . . .

دولة رئيس الوزراء

. . . اهميته ان لا يدور بهذا الشكل بدون جدوى .

السيد يقرر اللجنة

دولة الرئيس ، الواقع انه هنا يجب ان اعود لقانون البلديات ، وقانون امانة العاصمة ، الانطباع الذي اخفاه من الجو الذي حدث في اللجنة القانونية ان مثل هذه الاعمال تخرج عن نطاق

صلاحية امانة العاصمة ، والبلديات الاخرى وانا استنتي اعضاء اللجنة القانونية الذين كانوا معنا ، وقالوا بان هذا لا يجوز ضمن امانة البلدية فاذا كان يجوز بمفهومهم نسير بالبحث .

دولة رئيس الوزراء

لكل بلدية الحق ان تعمل مثله لفوائدها

دولة رئيس المجلس

الاستاذ طاهر حكمت

السيد طاهر حكمت

من الاستعراض لنصوص قانون البلديات لا يوجد مانع اي بلدية من استثمار اموالها بالطريقة التي تراها مناسبة ، وقد درجت البلديات على استثمار اموالها الخاصة ، ولذلك فاني بعد هذا التوضيح استاذن الدكتور خليل السالم بان نوافق على ما ورد بشروع الحكومة ، واعتبر هذا اقتراح وشكراً .

دولة رئيس المجلس

مغالي احمد بك .

السيد احمد الطراونة

برائي ان هذا الجدل كله ليس له علاقة بهذه المادة ، اذا كانت هذه المادة ، هي هدف من اهداف المؤسسة مكان يجب ان تكون مقرة من مقررات المادة خمسة ، لان اهداف هذه المؤسسة موجودة بالمادة خمسة ، ولذلك اذا كانت هدف من الاهداف ، فيجب ان تكون بعد المادة خمسة او مقرة من المادة خمسة ، لكن القصد من هذه المادة ، ليس الهدف ، القصد منها حق هذه المادة ، ليس المؤسسة القصد هو امانة العاصمة

دولة رئيس المجلس

. . . المهم معها حكمها . . .

السيد احمد الطراونة

يا سيدي الحكم ، الاهداف وردت في المادة خمسة ، اربعة هي اعطيت امانة العاصمة اذا كان لدى امانة العاصمة ، مشروع بما انها متبعة ، بقانون البلديات تستطيع ان تعطي هذا المشروع الى المؤسسة ليس له علاقة بالاهداف .

دولة رئيس المجلس

سلمان بك

السيد سلمان القضاة

اذا عدنا لقانون البلديات ، وانظمتة نجد انه

دولة رئيس المجلس
سلمان بك

السيد سلمان القضاة
الاهداف التي ذكرت معروفة ، اعود واتول انه في اقتراح من الاخ الاستاذ طاهر حكمت ، مطروح واتني عليه .

السيد طاهر حكمت

هذا اقتراحي يا سيدي

دولة رئيس المجلس

اذن الصيغة كما جاءت من الحكومة ولمي التعديل الذي طرحته اللجنة وبعض الامضاء ، واقرا المادة كما جاءت يا معالي المقرر اقرا المادة - ٤ - .

السيد المقرر

المادة التي جاءت من الحكومة تقول ما يلي : (تهدف المؤسسة الى توفير وتطوير الخدمات في منطقة مدينة عمان ، وذلك بإنشاء واملاك وإدارة المنشآت العقارية والصناعية وغيرها من المنشآت او ما يفرع عنها . ضمن حدود تنظيم الامانة) ، وشطبوا انشاء ولا تتركها بالاستهلاك ضمن منطقة مدينة عمان في عبارة ضمن حدود تنظيم الامانة .

دولة رئيس الوزراء

وهناك ايضا مصنع النفايات ، وهو بين عمان والزرقاء ويخدم الزرقاء ويخدم صوبلج ومخيم البقعة والسلط وكان في تفكير ان يوضع في طريق ياجوز ليخدم كل المناطق المجاورة له ، هذا هو التفكير بالاساس ، لانه لا يجوز وضع هذا المصنع في حدود امانة العاصمة .

دولة رئيس المجلس

اذن الان هذا الاقتراح ، النص الذي جاء من الحكومة مع تعديل كلمة منطقة ضمن منطقة تنظيم مدينة عمان ، مطروح للتصويت .

السيد احمد الطراونة شرف ،

السيد احمد الطراونة

نقطة نظام ، الاصل مشروع الحكومة ، جاء تعديل قرار اللجنة ، قرار اللجنة مطروح للتصويت وليس مشروع الحكومة ، ولذلك اذا اريد ان يوضع ، يوضع اقتراح اللجنة هذا الذي

يحدد لهذه البلديات الوظائف المتعلقة بكل بلدية ونرى انه يجوز لكل بلدية ان تقيم من المشاريع ما يدر عليها الفائدة ، وان انشاء المشاريع لا يتعارض مع اهداف البلدية . لذلك نجد ان هذا القانون لا يتعارض مع الانظمة البلدية ، المادة - ٤ - هذه تشير الى الاهداف بشكل عام ، والمادة - ٥ - نجدها انها تشير الى الوسائل .

دولة رئيس المجلس

السيد الريماوي ،

السيد عبد الله الريماوي

يا سيدي الحقيقة انا اعود واؤكد ان سبب النقاش هو التناقض بين من تاسيس والاسباب الموجبة للقانون ، ووصولا لتصوير طبيعة المؤسسة المترحة فالاسباب الموجبة التي طرحت علينا ادخلت في ذهننا كلنا كمجلس امة نحن ننشأ مؤسسة لتسهم في حل مشاكل تواجهها الامانة ، من حيث كونها ليست قادرة على ان تقدم وتؤدي كل الخدمات ، او ان هذا الاسهام يجب ان يكون بإنشاء مؤسسة تمويل لتساعد البلدية على هذا المهوم فترتب على ذلك بان يكون الموقف اقرب للذي قالته اللجنة القانونية ، انشاءات اخرى مخططة (يقول نحن سيونا من البلدية وخدماتها) نحن بدنا ننشأ مؤسسة بافراض مالية مؤسسة تجارية ، وهنا يصبح السؤال مع المجلس وكمايلي : بمعنى ينسئ احكام حاجة الامانة ، للمساعدات يسأل حاله هل يرغب في ان يوافق على اقامة مؤسسة تشترك فيها الامانة ، وصندوق التقاعد ، والذي رئيسه راج يكون فيه رغبا عنه ، وبنيك الاسكان ، سياسته الاستثمار هل يرغب المجلس ان يكون مؤسسة لتقوم باستثمار اموالها استثمار تجاري غير محدد باي غرض اخر ، هذا هو السؤال اذا الصورة ، كما تفصل دولة الرئيس ما نحن بصدد ان ننشأ مؤسسة راسمالها يأتي من الجهات المعنية ، وهدفها الحقيقي بيميزل من الدراسة ، هدفها هو استثمار هذا المال في مشاريع تعطي ربح ، اما اذا كان الموضوع الاساسي غير ذلك فنحن نريد ان ننقل مؤسسة لتسهم في حل ما تواجهه الامانة من مشاكل ،

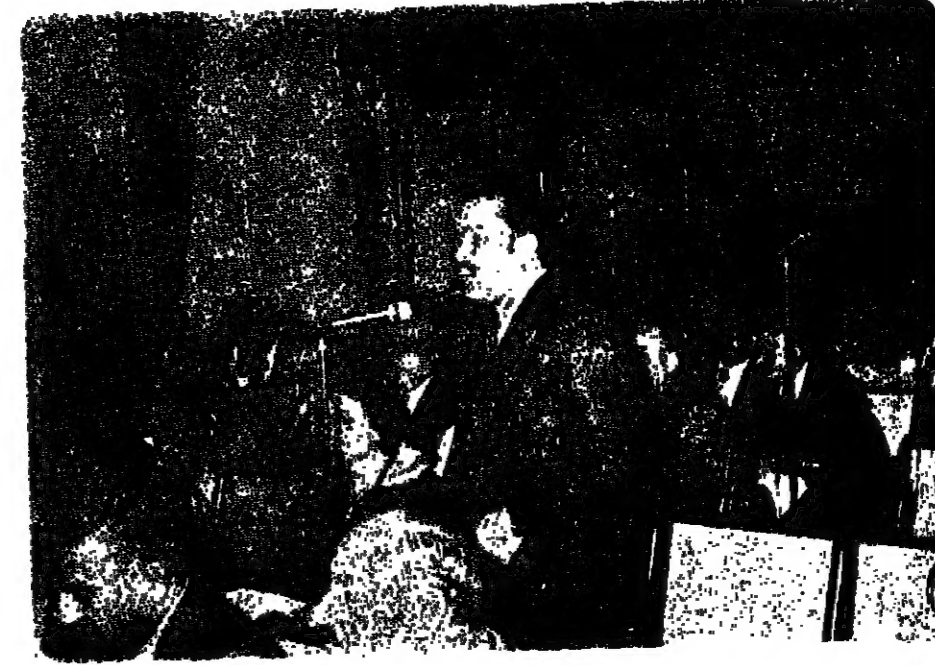
يوضع بالتصويت - اذا ما نجح يبقى مشروع الحكومة قائم .

دولة رئيس المجلس
اذن لدينا ، اقتراح من اللجنة القانونية والمالية ، وهو موضع التصويت ، تفصل عبد الرؤوف بك ،

السيد عبد الرؤوف الروابدة

السيد احمد الطراونه

مشروع الحكومة لا يزال قائم ، المشروع الموجود امامنا هو تعديلات لاقتراح اللجنة . اذن المشروع الاساسي بعده هو هو ، هو الاصل وهذا تعديل ، ولذلك يوضع التعديل ، تعديل لقانونكم .



دولة الرئيس ، تعليقا على ما طرحه الاستاذ احمد الطراونه والذي قال الموضوع المطروح للبحث ليس مشروع الحكومة ، الموضوع هو المادة الواردة من اللجنة ، جرى عليها تعديل ولم جرى بحث من الاخوان عليها ، المعروض على المجلس هو ليس مشروع الحكومة ، المعروض على المجلس هو ما طرحته اللجنة القانونية ، وقرار اللجنة القانونية جرى عليه تعديل من المجلس .

دولة رئيس المجلس

تعديل اللجنة هو المعروض ، امامنا الان نص تعديل المادة الاصلية للمشروع ،

السيد احمد الطراونه

... نعم .

السيد امين شقير

هل لا تزال تلمسك به اللجنة

السيد سليمان القضاة

المادة ٣٤ - من النظام الداخلي ، تقول : يقرأ مشروع القانون مادة مادة ، كل مادة على

الدكتور موفق الفواز
يا سيدي انا الا اقتراح تعديل المادة ، وارجو ان يصوت على اقتراحي ، لانني اقترح تعديل المادة هذه ،

دولة رئيس المجلس

طاهر حكيت ،

السيد طاهر حكيت

الواضح انه ليس امامنا مشروع قانون خاص ، وانما امامنا مشروع القانون الذي قدمته اللجنة ، واقتراح تعديل هذا المشروع باقتراح من الدكتور موفق ، وليس ان يصوت على الاقتراح ، وانما يصوت على تعديل اقتراح الدكتور موفق ولذلك امامنا النص المعدل .

السيد عبد الرؤوف الروابدة

يا سيدي النص الاصيل لا يجوز ان يقرأ غيره اصلا ، هم نخرج دائما عن مادة المقرر التي هي من اللجنة ، ويقرأ كما ورد من اللجنة ولا يقرأ كما ورد من الحكومة ، اذن في المجلس ، ويتوقع اللجنة المشتركة من اللجنة القانونية والمالية ، لما انا بدأت انناقش ، استأذنت الرئاسة بان اقرأ النص الجديد بدلا من قراءة جميع مواد التقرير وتعديلاته ، ووافق المجلس على الطلب على هذا الاسلوب ، اذا اردتم نقرأ بطريقة ثانية ،

دولة رئيس المجلس

نشير الى المادة - ٤ -

السيد مقرر اللجنة

المادة - ٤ - نقرأ مشروع الحكومة ثم نقرأ قرار اللجنة ، ثم نقدم هذا الاقتراح ، والنظام الداخلي (شو بعدين يقول) ، للقانونيين ان يفسروا النظام الداخلي ، خليني اكمل ... انما استأذنت بقراءة النص الجديد ووافق المجلس على اني اقرأ النص الجديد الذي يشمل جميع التعديلات . الاخ ابو هشام ، اعترضه على تطبيق النظام وليس على ان يقرأ مشروع الحكومة وليس اعترضه على مشروع الحكومة .

دولة رئيس المجلس

معالي الدكتور تقرأ نص مشروع الحكومة ، ثم تقرأ نص مشروع اللجنة ، تفصل الدكتور ،

حده وعلى كل منا ان يقرأ مشروع القانون الموزع من المجلس ، فاي تعديل تطرحه اللجنة يجري التصويت عليه حتى يصبح وكأنه قرار من المجلس ولذلك نحن بصدد المادة - ٤ - كما وردت في اقتراح بتعديلها من اللجنة .

دولة رئيس المجلس

في اقتراح بتعديل هذه المادة من اللجنة عبد الله بك ،

السيد عبد الله الريماوي

الحقيقة ، موضوع البحث الان لم يعد منصب على القانون نفسه ، وانما انصب على طريقة تفسير وتطبيق النظام في المجلس ، الذي يمشي عليه المجلس ، ان مشروع القانون يحال الى اللجنة ، اللجنة من اعمالها ان تجري تعديلات على مشروع القانون الذي بين ايدينا ، ثم تأتي اللجنة بالمجلس وتطرح عليه قرارها او مشروعها وتوصية اللجنة على كل مادة ، وبالتالي الذي يناقشه المجلس هو مشروع المادة الاصلية ، بعد ان صيغت من قبل اللجنة ، اذن هو الشيء المطلوب التعديل على مشروع اللجنة هو التعديل ، وليس مشروع اللجنة هو التعديل ، انا هذا ما اقوله ،

الدكتور موفق الفواز

يا سيدي ان الملاحظة بان النقاش يجري بين الاستاذ خليل وعبد الله بك .

وانا اقترحت شطب كلمة (بلدية حابة) ..

دولة رئيس المجلس

... يا سيدي اقترح انت ..

الدكتور موفق الفواز

... يا سيدي انا اول واحد اقترح ، فصار في تصويت من الاخوة ، صوتوا على (تبقى) .

(ضحك)

دولة رئيس المجلس

المادة - ٤ - مطروحة للتصويت ...

اصوات

(كما وردت من اللجنة ، لا كما وردت من موفق) .

دولة رئيس المجلس

متابعاً - هذه المادة اصلها ، الذي امام المجلس ، هو النص الاصيل ، الان جاء تعديل لهذه المادة ،

تمتلكه من الاصل

الدكتور خليل السالم

دولة الرئيس ، قدمت اللجنة تقريرها رقم ١٠ - هناك يا سيدي هناك (شغلتي) في تعديلات من المجلس على القانون الذي قدمته الحكومة ، القرار رقم ١٠ - للجنة المشتركة ، الذي ينص على جميع التعديلات التي فسرت القانون ، في الصفحة ٢ - المادة ١ - إضافة عبارة بعد شهر واحد ، المادة ٢ - موافقة كما وردت ، المادة ٣ - شطب عبارة (شركة الخ ...) جميع هذه التعديلات من المادة ١ وخمسة وسبعة ، الى آخر القانون ، وزعت على جميع الاخوان في المجلس ، ويتوقع للجنة المشتركة من اللجنة القانونية والمالية ، ان يبدأت مناقش ، استأذنت الرئاسة بان اقر النص الجديد بدلا من قراءة جميع مواد التقرير وتعديلاته ووافق المجلس على الطلب على هذا الاسلوب ، اذا اردتم نقرا بطريقة ثانية .

دولة رئيس المجلس

نشير الى المادة - ٤ -

السيد مقرر اللجنة

المادة - ٤ - نقرا مشروع الحكومة ثم نقرا قرار اللجنة ، ثم تقدم هذا الاقتراح ، والنظام الداخلي (شو يمدن بقول) ، للقانونين ان يفسروا النظام الداخلي ، خليني اكمل ... انا استأذنت بقراءة النص الجديد ووافق المجلس على اني اقر النص الجديد الذي يشمل جميع التعديلات .

دولة رئيس المجلس

كمال بك ،

السيد كمال الدجاني

تفضية التصويت ، الذي يجب ان يقر هو مشروع الحكومة ، ويعدن التعديلات عليه .

دولة رئيس المجلس

نعم ، التعديل يعني مطروح للتصويت ، لانه الاصل في الاساس مشروع الحكومة .

السيد سليمان القضاة

يا سيدي الاصل ان يقر المقرر مشروع الحكومة ثم يقر ما وضعته اللجنة ، ثم الاقتراح لانه الاصل هو مشروع الحكومة .

دولة رئيس المجلس

ويقر التعديل ، الذي وضعته اللجنة ، والتصويت يجري على اقتراح اللجنة .

السيد عبد الله الريماوي

يا سيدي الاساس الذي يطرح هو مشروع الحكومة لكن نحن عندنا الان قرار اللجنة وهو التعديلات ماذا كان هناك تعديلات لاقتراح اللجنة فيجب ان يكون التصويت عليه ايضا ، هذا هو الصحيح .

دولة رئيس المجلس

اذن الان امامنا قرار اللجنة حول المادة - ٤ - ويقره الدكتور من اجل التصويت وهو مطروح للتصويت هل يوافق المجلس ام لا .

السيد مقرر اللجنة

المادة - ٤ - كما وردت في نص الحكومة : تهدف المؤسسة الى توفير وتطوير الخدمات - هنا قبلت الحكومة بدل ضمن منطقة مدينة عمان قبلت ضمن حدود تنظيم الامانة - وذلك لانشاء واملاك وإدارة المنشآت العقارية والصناعية ، وغيرها من المنشآت او ما يفرع عنها - قرار اللجنتين للمادة - ٤ - اعادة صياغتها على الشكل التالي : تهدف المؤسسة الى توفير وتطوير بعض الخدمات البلدية العامة ضمن حدود تنظيم الامانة والذي تنفق الامانة والمؤسسة على تنفيذها .

دولة رئيس المجلس

هذا الاقتراح مطروح للتصويت من المجلس الكريم ، اقتراح اللجنة ، ماذا سقط اقتراح اللجنة يبقى الاساس النص الذي ورد في مشروع الحكومة .

السيد عبد الله الريماوي

الا اذا في تعديل على اقتراح اللجنة مثل تعديل اقتراح الدكتور موثق احسن ما يزل ، فيجب ان يجري تصويت عليه .

الدكتور موثق النوال

اقتراحي هو : تهدف المؤسسة الى توفير وتطوير بعض الخدمات العامة ضمن حدود تنظيم الامانة ... سقط شطب كلمة البلدية .

دولة رئيس المجلس

من يوافق على شطب كلمة البلدية ؟ من يوافق ؟ لم يوافق سوى اثنين وشكرا . والان لدينا اقتراح اللجنة ، قرار اللجنة كما قرأه الدكتور خليل الاقتراح الدكتور خليل مطروح لتصويت من يوافق على اقتراح الدكتور خليل اقتراح اللجنة ،

دولة رئيس المجلس

المادة - ٢٥ - تصدر قرارات المجلس باكثرية اصوات الاعضاء الحاضرين ما عدا الرئيس ، الا في حالة التساوي فيعطى صوت الترجيح .

السيد عبد الله الريماوي

تمام . لذلك لا يعتبر لانه صدر عن المجلس قرار الا بالتصويت الايجابي ، مسألة واضحة جدا السيد طاهر حكمت

يا سيدي انا لاحظت ان مجرد رفض التعديل هو بالضرورة ، ايجابي لصالح المشروع الاصلي ، ولذلك لا يكون بحاجة للتصويت .

دولة رئيس الوزراء

الواقع ان هذا نظام المجلس ، وهو ان يطرح المشروع الاصلي ، اي المادة الاصلية ، والمادة - ٣٤ - في التصويت على المشروع ككل .

دولة رئيس المجلس

احمد بك ،

السيد احمد الطراونه

الذي يخشى منه الان اذا ما اخذت الاكثرية مادة الحكومة ومادة اللجنة ما اخذت اكثرية ايضا طارت المادة كلها ، وطار معها القانون . ولذلك نريد ان نجد حل لهذا الاشكال ، ومع الاخوان سرنا على انه عندما يسقط الاقتراح يبقى الاصل سرنا على هذا المبدأ اما ان يكون هذا المبدأ موجود بالنظام او لا يكون شيء اخر . لكن الذي يخشى منه الان بعد ان يكون وافق المجلس على اقتراح اللجنة وعندما لا يوافق على مشروع الحكومة يتجهده القانون كله .

دولة رئيس المجلس

عبد الله بك ،

السيد عبد الله الريماوي

مرة اخرى ، هذا الموضوع طرح في هذا المجلس او اكثر من مرة ، وقد قرر المجلس في كل مرة طرح عليه ، انه لا بد وان يوافق بالتصويت الايجابي على اي امر ، المادة - ٣٥ - بالحقيقة لا تفزع النقطة التي دولة الرئيس حاول ان يبتسك فيها ، المادة - ٣٥ - الحقيقة مائة ، تتعلق باي قرار يصدر من المجلس سواء بمشروع قانون ، او غير مشروع قانون ، اي قرار لا يعتبر بانته صادر عن هذا المجلس الا اذا صدر باكثرية

مد يا عدنان

السيد الامين العام

عشرين من ٤٢

دولة رئيس المجلس

اذن سقط وبقي مشروع الحكومة المادة - ٥ -

السيد عبد الله الريماوي

مشروع الحكومة للتصويت ايضا .

دولة رئيس المجلس

كمال بك ،

السيد كمال الدجاني

بعد الذي جرى من اختلاف في مفهوم القانون لدى اللجنة ، ارجو ان اقترح ان نوقف الجلسة ونعني جلسة ثانية الاسبوع القادم على اساس نبحثه مرة ثانية لانه اختلف المفهوم .

دولة رئيس الوزراء

اختلف المفهوم ، وبقي نص الحكومة .

السيد سليمان القضاة

لا ، توضح المفهوم .

دولة رئيس المجلس

المادة - ٤ - انتهى التصويت عليها .

السيد سليمان ارزيمه

خلاص انتهى .

دولة رئيس المجلس

عبد الله بك ،

السيد عبد الله الريماوي

نظام المجلس واضح في انه لا يعتبر قرار من المجلس الا قرار اتخذ باكثرية ، ما في سقط واحد يبقى الآخر ، (كويس هذاك) سقط ، الان بدنا نطرح المادة الاتية من الحكومة ، ويجب ان تحصل على الاكثرية ليصبح قرار من المجلس .

السيد احمد الطراونه

ما جرى عليها تصويت .

دولة رئيس المجلس

الان النص الذي جاء من الحكومة مطروح المجلس من يوافق عليه ، بعد ادخال التعديلات .

السيد طاهر حكمت

اشير الى الفتوى الذي اتى بها الاستاذ عبد الله الريماوي ، ارجو ان يشير الى نص المادة في اشار اليها بالفتوى .

لجنة اجتهاد